

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الموضوع:

دراسة الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية في
ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي
قالمة

تحت إشراف
الأستاذ: الواعر

من إعداد الطلبة
بوفاس سمير

كبابي راضية

هشام

السنة الجامعية: 2012-2013

تشكرات

يقول سبحانه وتعالى لأن شكرتم لأزيدنكم، وليس ذلك على الله بعزيز

فشكرا لله على كل نعمه التي لا تحصى ولا تعد..

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل الواعر هشام على كل المجهود الذي بذله معنا لانجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتنا الأجلاء بجامعة قالمة الذين ساهموا في إضافة الكثير في رصيدنا المعرفي والعلمي.

وكذا المكلفون بالمكتبة الجامعية بكلية سويداني بوجمعة، الذين لم يدخروا جهدا في توفير المراجع اللازمة لانجاز هذا العمل.

كما نشكر كل إطارات وموظفي مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قالمة على تعاونهم معنا فيما يخص الجانب التطبيقي من هذا العمل متمنيا لهم كل التوفيق.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ- ت	المقدمة العامة
	الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي
3	المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي
3	أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي
3	ثانياً: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي
4	المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي
4	المطلب الثالث: الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي
6	المبحث الثاني: طبيعة القوائم المالية
6	المطلب الأول: مفهوم وأهمية القوائم المالية
6	أولاً: مفهوم القوائم المالية
6	ثانياً: أهمية إعداد ونشر القوائم المالية
7	المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية
8	المطلب الثالث: معايير إعداد القوائم المالية
9	المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية
9	أولاً: مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين
10	ثانياً: المستخدمون المباشرون والمستخدمون الغير مباشرون
12	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق scf
12	المطلب الأول: الميزانية
12	أولاً: تعريف الميزانية
12	ثانياً: عناصر الميزانية
13	1- الأصول وتصنيفاتها
14	2- الخصوم وتصنيفاتها
14	ثالثاً: نموذج الميزانية
17	المطلب الثاني: حساب النتائج
17	أولاً: مفهوم حساب النتائج
17	ثانياً: عرض النتائج
19	ثالثاً: نموذج جدول حساب النتائج
22	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
22	أولاً: مفهوم جدول سيولة الخزينة
22	ثانياً: أنواع تدفقات النقدية

22	ثالثا: إعداد جدول سيولة الخزينة
23	رابعا: نموذج جدول سيولة الخزينة
23	المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة
23	أولا: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة
23	ثانيا: المعلومات المطلوب تقديمها في جدول تغير الأموال الخاصة
25	المطلب الخامس : ملحق الكشوف المالية
25	أولا: تعريف ملحق الكشوف المالية
25	ثانيا: محتوى ملحق الكشوف المالية
26	ثالثا: نماذج لجداول يمكن إيرادها في ملحق الكشوف المالية
30	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي
32	تمهيد
33	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
33	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي
33	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
34	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي واستخداماته
34	أولا: أهداف التحليل المالي
34	ثانيا: استخدامات التحليل المالي
35	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي
35	أولا: التحليل الرأسي (الساكن)
35	ثانيا: التحليل الأفقي (الديناميكي)
37	المبحث الثاني: تحليل المردودية والمخاطر المترتبة عنها
37	المطلب الأول: تحليل المردودية
37	أولا: المردودية الاقتصادية
38	ثانيا: المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)
39	ثالثا: علاقة المردودية المالية بالمردودية الاقتصادية وأثر الرفع المالي
41	المطلب الثاني: تحليل المخاطر التشغيلية والمالية
41	أولا: خطر الاستغلال (الخطر الاقتصادي)
41	1-تعريف خطر الاستغلال
41	2- تقييم خطر الاستغلال
44	ثانيا: تحليل المخاطر المالية
44	1-تعرف الخطر المالي
44	2- تقييم الخطر المالي
46	المبحث الثالث: تحليل خطر الإفلاس

46	المطلب الأول: التحليل الساكن
46	أولاً: التحليل المالي الذمي (السيولة- الاستحقاق)
46	1- مفهوم التحليل الذمي
46	2- الميزانية المالية
47	3- أدوات تحليل الذمة المالية (السيولة – الاستحقاق)
50	ثانياً: التحليل المالي الوظيفي
50	1- الميزانية الوظيفية
52	2- أدوات التحليل الوظيفي
56	المطلب الثاني: التحليل الديناميكي
56	أولاً: جدول التمويل (تحليل تدفقات الأموال)
56	1- مفهوم جدول التمويل
57	2- مضمون جدول التمويل
61	3- تحليل جدول التمويل
62	ثانياً: جدول تدفقات الخزينة
62	1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة
62	2- مضمون جدول تدفقات الخزينة
68	3- تحليل جدول تدفقات الخزينة
69	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قائمة
71	تمهيد
72	المبحث الأول: التقديم لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قائمة EPE/EDIMMA/SPA/GUELMA
72	المطلب الأول: ماهية مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي
72	أولاً: نشأة وتطور المؤسسة
72	ثانياً: التعريف بالمؤسسة
74	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووظائف مختلف المصالح
74	أولاً: الهيكل التنظيمي
75	ثانياً: وظائف مصالح المؤسسة
76	المطلب الثالث: الأطراف المتعاملة مع المؤسسة
76	أولاً: الموردين
77	ثانياً: العملاء
78	المطلب الرابع: أهداف المؤسسة
79	المبحث الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم المردودية والمخاطر المترتبة عنها
79	المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج
82	المطلب الثاني: تقييم المردودية

82	أولاً: المردودية الاقتصادية
82	1- حساب المردودية الاقتصادية
83	2- تحليل المردودية الاقتصادية
83	ثانياً: المردودية المالية
84	المطلب الثالث: خطر الإستغلال و الخطر المالي
85	المبحث الثالث: التحليل الساكن والديناميكي (مع حوصلة النتائج النهائية)
85	المطلب الأول: الميزانية المالية والوظيفية
85	أولاً: الميزانية المالية
85	1- بناء الميزانية المالية المختصرة
86	2- تحليل الميزانية المالية
88	ثانياً: الميزانية الوظيفية
88	1- بناء الميزانية الوظيفية المختصرة
90	2- تحليل الميزانية الوظيفية
95	المطلب الثاني : تحليل تدفقات الأموال
95	أولاً: جدول التمويل
95	1- جدول التمويل لسنة 2011
98	2- جدول التمويل لسنة 2012
100	ثانياً: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)
102	المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية
105	خلاصة الفصل الثالث
107	الخاتمة العامة
110	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

إن أية مؤسسة ومهما كان شكلها وطبيعة نشاطها تتطلب تقييد معاملاتها محاسبيا، حيث أن المحاسبة تعتبر بمثابة اللغة التي يتم من خلالها التواصل مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهي وسيلة لتحليل عمليات المؤسسة والرقابة على تنفيذها والتخطيط للمستقبل واتخاذ القرار المناسب، لذلك يجب أن تنتج المحاسبة معلومات محاسبية مالية دقيقة يوثق بها، وحتى تكون كذلك يجب أن تعبر تعبيراً صادقا وحقيقيا عن الواقع الفعلي للمؤسسة واستجاباتها لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات.

وفي ظل التطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وانفتاحه على السوق العالمية، من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي وخصوصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية استوجب إجراء إصلاحات على نظامها المحاسبي الذي كان موحدا عن طريق المخطط الوطني المحاسبي PCN الذي تبنته بعد الاستقلال سنة 1976 والمشتق من المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 نتيجة التوجه الاشتراكي أنا ذاك.

حيث تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي جديد SCF يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية والذي بدأ تطبيقه سنة 2010 من أجل توحيد المفاهيم المحاسبية وجعلها تتلاءم مع مفاهيم المحاسبة الدولية.

يسمح هذا النظام المحاسبي المالي الجديد بضمان القراءة الموحدة للقوائم المالية وعرضها يكون أكثر قبولا محليا ودوليا، الشيء الذي يكون مهم بالنسبة للأطراف المتعاملين مع المؤسسة ويأتي في مقدمتها المستثمرين الوطنيين والأجانب الحاليين أو المحتملين أو المستخدمين الآخرين.

وبما أن كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت خاصة أو عامة تسعى إلى البقاء والاستمرار في نشاطها وتحقيق أقصى ربح بأقل تكاليف ومن أجل ضمان استمرارية هذه المؤسسة يجب أن تكون في وضعية مالية جيدة، حيث نجد من أهم الطرق للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة هي أساليب وأدوات التحليل المالي المطبقة على القوائم المالية والتي أصبحت تعد وفق المعايير المحاسبية الدولية (النظام المحاسبي المالي SCF) وتغيرت على ما كانت عليه حسب المخطط المحاسبي الوطني PCN بشكل كبير. في ظل المستجدات أعلاه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم تقييم الوضعية المالية في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

وعلى إثر التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة النظام المحاسبي المالي SCF وفيما تكمل أهميته ؟

- ما هي القوائم المالية وما هي العناصر المكونة لها وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

- ما مدى قدرة القوائم المالية الجديدة الحالية في تقييم بصدق على الوضعية المالية للمؤسسة ؟

- ما هي الوسائل المتبعة لتحليل القوائم المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ؟

على ضوء التساؤلات السابقة يمكن تلخيص الفرضيات الرئيسية التالية:

- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

- إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهي تختلف عن تلك القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN كونها تعد وفق المعايير المحاسبية الدولية.

- التحليل بواسطة أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع للأسباب التالية:

- هذا الموضوع يدرج ضمن تخصصنا وهو إدارة مالية.
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.
- كون هذا الموضوع كان يدرس في السابق حسب المخطط المحاسبي الوطني PCN أما دراستنا فسوف تكون وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في استخدامها في الحكم على الوضع المالي لها.

- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يتعلق بالقوائم المالية، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق SCF.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- إبراز مدى أهمية القوائم المالية والدور الهام الذي تلعبه في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الخاصة بمجال البحث والمنهج التحليلي من خلال تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الكتب الأساسية والرسائل والأطروحات الجامعية، بالإضافة إلى الملتقيات الوطنية باللغتين العربية والفرنسية بغرض الوقوف عند آخر المستجدات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، اعتمدنا في جمع المعلومات على المقابلات الشخصية مع رؤساء المصالح بالمؤسسة محل الدراسة، منها مصلحة المحاسبة والمالية، مصلحة الصيانة...، بالإضافة إلى الاستعانة بالوثائق الخاصة بالمؤسسة.

✓ هيكل الدراسة:

للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مروراً بتقديم لمحة عن النظام المحاسبي المالي من خلال توضيح مختلف مبادئه وأهم أهدافه، كما تطرقنا إلى مفهوم القوائم المالية وأهم أهدافها ومعايير إعدادها والأطراف المستخدمة لهذه القوائم،

وكذلك إلى أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي باعتبارها أهم المصادر الداخلية للبيانات التي يعتمد عليها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وذلك بتوضيح الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، والأهداف المتوخاة منه، إضافة إلى تحديد المجالات التي يستخدم فيها وأهم أنواعه، كما تطرقنا إلى تحليل المردودية والمخاطر المترتبة عنها باعتبارها معيار مهم لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك إلى دراسة وتحليل خطر الإفلاس الذي يؤدي بالمؤسسة إلى احتمال زوالها بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية من خلال التعرض إلى كل من التحليل الساكن والتحليل الديناميكي، حيث تعرضنا في التحليل الساكن إلى التحليل الذمي باستخدام رأس المال العامل الدائم والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والاستقلالية المالية باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم لدرجة سيولة المؤسسة ومدى استقلاليتها مالياً، وإلى التحليل المالي الوظيفي باستخدام المؤشرات المالية المستعملة في دراسة التوازن المالي للمؤسسة والمتمثلة في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل الإجمالي، الخزينة الصافي الإجمالي، إضافة إلى دراسة كل من نسب دوران المخزونات والعملاء والموردين، أما في التحليل الديناميكي تعرضنا إلى كل من جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة.

وأخيراً الفصل الثالث الذي يعتبر محاولة لتجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري من هذا البحث، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قالمة حيث تم التطرق فيه إلى التقديم بالمؤسسة محل الدراسة ثم التحليل للقوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي التي تم التعرض لها في الجانب النظري للتقييم الوضعية المالية لهذه المؤسسة.

تمهيد:

في ظل التطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وانفتاحه عن السوق العالمية، كان من الضروري إجراء إصلاحات على النظام المحاسبي المطبق بالجزائر بما يتلاءم مع التغييرات الحاصلة في العادات والممارسات المحاسبية، والنظام المحاسبي المالي الجديد يسمح للمؤسسات بعرض قوائم مالية أكثر مصداقية محليا ودوليا، الشيء الذي يكون مهم بالنسبة للأطراف المتعاملين مع المؤسسة ويأتي في مقدمتها المستثمرين الحاليين أو المحتملين أو المستخدمين الآخرين.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنتطرق في المبحث الأول إلى لمحة عن النظام المحاسبي المالي من خلال تقديم مفهومه ومجالات تطبيقه مع توضيح مختلف مبادئه وأهم أهدافه، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه طبيعة القوائم المالية من خلال مفهومها وأهميتها بالإضافة إلى أهم أهدافها ومعايير إعدادها والتعرف على مستخدمي هذه القوائم، وأخيرا سنسلط الضوء في المبحث الثالث على عرض مختلف القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي الذي يعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أصبح ضروريا نتيجة انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق العالمي وذلك من أجل توحيد المفاهيم المحاسبية بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى النظام المحاسبي المالي من خلال التعرض إلى مفهومه ومجالات تطبيقه بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية التي تبنى على أساسها الكشوفات المالية وكذلك إبراز أهم أهدافه.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹.

ثانياً: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية².
تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية³:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - التعاونيات.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
 - وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- ملاحظة:

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة⁴.

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة و لا سيما⁵ :
- محاسبة التعهد: تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطراً فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.
- استمرارية الاستغلال: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

1- قانون رقم 11-07، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.

2- نفس المرجع، المادة 02.

3- نفس المرجع، المادة 04.

4- نفس المرجع، المادة 05.

5 - **Projet de système comptable Financier**, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005, PP 4-5.

- الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متنوعة بدلائل حول العملية.
- قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
- المصدقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.
- التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.
- المطلب الثالث: الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي¹:**
- هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصدقية.
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

1 - آيت محمد مراد و أبحري سفيان: مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات و أهداف "، الجزائر.

المبحث الثاني: طبيعة القوائم المالية

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على تبيين المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج. وسنتطرق في هذا المبحث لمفهوم وأهمية القوائم المالية وإبراز أهم أهدافها بالإضافة إلى معايير إعدادها والتعرف على مستخدمي هذه القوائم.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية القوائم المالية

أولاً: مفهوم القوائم المالية

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

تعريف 1: إن القوائم المالية هي: " الوسائل التي بموجبها تنقل للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية"¹.

تعريف 2: القوائم المالية هي "الكشوف والجداول المالية التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة أصول والتزامات ميزانية المؤسسة، ومن جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية جدول الأرباح والخسائر، عملياً يضاف إلى ما سبق جداول وكشوف أخرى كجداول الملحقات كما هو معمول به في الجزائر،

1 - فالتر ميجس، روبرت ميجس، المحاسبية المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1983، ص 43.

وجداول التدفقات النقدية، وجدول تخصيص أو توزيع الأرباح كما هو معمول به في بلدان أخرى"¹.

ثانياً: أهمية إعداد ونشر القوائم المالية

تحتل القوائم المالية مرتبة هامة من بين مصادر المعلومات نظراً لتحقيقها الأمور التالية²:

- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.
- تتصف بتنوع المعلومات التي تضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.
- توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهم الأهداف للقوائم المالية التي تعدها المؤسسة في العناصر التالية³:

- 1- تقديم المعلومات: إن الهدف الأساسي للقوائم المالية يتمثل في تقديم المعلومات اللازمة وذلك بهدف اتخاذ القرارات، هذه المعلومات التي ينبغي أن تكون مفيدة ومبرمجة للمستثمرين الحاليين أو المرتقبين أو المستخدمين الآخرين، كما يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم بالنسبة لكل مستخدميها.
- 2- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية: يعتبر الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية، وتتوقف قراراتهم انطلاقاً من توقعاتهم بشأن زيادة الموارد النقدية، فهدف المستثمر هو الحصول على الاستثمار الأصلي بالإضافة إلى العائد المتوقع من خلال التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، أما الدائنون فإنهم ينتظرون استرداد مبلغ القرض مضافاً إليه العائد المتمثل في الفوائد، وعند اتخاذ القرارات من طرف هؤلاء يجب دراسة كمية التدفقات النقدية والمخاطر التي تنطوي عليها، كما أن المؤسسة ترغب أيضاً في استرداد استثماراتها الأصلية بالإضافة إلى العائد، وكلما نجحت المؤسسة في الحصول على تدفقات نقدية موجبة من استثماراتها كلما زاد من مقدرتها على تسديد التوزيعات والفوائد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمتها.

1 - عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2007، ص 26.

2 - سماهر هيثم القادر الخليل، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006، ص 02.

3 - بودريالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية لتسيير، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2007، ص 82.

3- توفير معلومات حول موارد المؤسسة والالتزامات اتجاهها: تحتوي القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة على معلومات واضحة عن موارد المؤسسة وكذلك الالتزامات اتجاه مختلف المتعاملين معها كالدائنين والملاك وغيرهم.

وبالنظر في عناصر الميزانية وتحديد العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين يملكون القدرة على تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمؤسسة والذي يقدم معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، مما يساعد على تقدير القيمة الإجمالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات حول التغيرات الجوهرية في موارد والالتزامات المؤسسة والناجمة من العمليات والأحداث الاقتصادية التي تتم بين المؤسسة والأطراف الأخرى.

4- توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب: تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة، من خلال أدائها للسنوات السابقة، ويعتبر الربح المحاسبي للمؤسسة مؤشر جيد لقياس أدائها أفضل مما تبينه التدفقات النقدية المالية، ويستخدم العائد المحاسبي بطرق متعددة، فقد يفسره المستثمرون والدائنون على أنه مقياس لفعالية إدارة المؤسسة من أجل توقع العائد في المستقبل، وكذا القدرة الكسبية طويلة الأجل للمؤسسة أو تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والقروض.

المطلب الثالث: معايير إعداد القوائم المالية

إن المعايير المحاسبية هي جملة من القواعد نالت عناية وقبول المحاسبين الباحثين والممارسين للمحاسبة في الحياة العملية، نجد من بينها القواعد التي تخضع لها عملية إعداد وتصميم القوائم المالية، ومن أهم تلك القواعد ما يلي¹:

- قاعدة الوحدة المحاسبية: تفترض هذه القاعدة أن القوائم والتقارير المالية تعود إلى وحدة محاسبية بذاتها، وأن النشاط الذي تمارسه الوحدة يكون مستقلا ومنفصلا عن الملاك وعن أي وحدة اقتصادية أخرى.
- قاعدة الفترات المحاسبية (المقابلة): تعتبر أكثر الطرق لقياس نتائج نشاط المؤسسة وقياس هذه النتائج عند الوقت الذي سيتم فيه تصفية المؤسسة أو عند نهاية الدورة المحاسبية، غير أن العديد من المستخدمين لا يستطيعون الانتظار لفترة طويلة للحصول على هذه المعلومات ويريدون الحصول عليها في فترات أقصر.
- قاعدة استمرار المؤسسة في مزاولة النشاط: وفقا لهذه القاعدة تعتبر المؤسسة وحدة محاسبية مستمرة في أعمالها بالصورة التي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها والاستفادة من أصولها وتنفيذ جميع العقود والتعهدات القائمة.
- قاعدة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد: تعني هذه القاعدة أن وحدة النقد هي وحدة القياس الشائعة للنشاط الاقتصادي وتقدم أساسا مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي.

1 - تيجاني براق، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2006، ص ص 144-145.

- قاعدة الانساق أو الانتظام في التطبيق: تلقي هذه القاعدة العبء على الإدارة أي المحاسب بضرورة الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية من خارج المؤسسة عن أي تغيير يحدث في الطرق والإجراءات المحاسبية التي ينتج عنها تأثير هام في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.
- قاعدة سعر التبادل: لقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود قاعدة لتحديد القيم التي تعين للحسابات الدالة على الأحداث الاقتصادية.
- قاعدة البعد عن التحيز: تستند هذه القاعدة إلى الحقيقة القائلة بأن مخرجات النظام المحاسبي - القوائم المالية - تخدم العديد من المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، نظراً لتعدد احتياجات تلك الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وتضارب مصالحها في بعض الأحيان فإن قاعدة البعد عن التحيز تعتبر ضرورة لإعداد قوائم وتقارير مالية غير متحيزة لأي طرف من الأطراف المستخدمة لها.
- قاعدة تصنيف أو تبويب المفردات: تقتضي هذه القاعدة تنظيم بيانات القوائم والتقارير المالية في ضوء مجموعة من المعايير التقليدية المتعارف عليها، ولا شك أن ذلك يعمل على توفير خاصية التوحيد في إعداد القوائم والتقارير المالية كمخرجات النظام المحاسبي، مما يساعد مستخدمي تلك المخرجات على فهم وتفسير محتوياتها ويزيد من المنفعة المرتبطة بها.
- قاعدة الإفصاح المحاسبي: إن تحقيق الأهداف المرجوة من التقارير المالية يستلزم ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي بحيث يمكن تغطية احتياجات كافة فئات المجتمع من المعلومات، ويقصد بالإفصاح المحاسبي عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالمؤسسة من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ على اتخاذ القرارات الرشيدة، ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات والإيضاحات الملحقة بها أو في جداول أو قوائم إضافية.

المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية

إن القوائم المالية تسعى إلى تغطية احتياجات أطراف متعددة تقوم بتصنيفها إلى صنفين: الأول مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين، أما الثاني فهو مستخدمين مباشرين ومستخدمين غير مباشرين.

أولاً: مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين

يرتكز هذا التصنيف على فكرة الموقع الذي يوجد فيه المستخدم، هل هو داخل المؤسسة أو خارجها.

إن المستخدمين الداخليين هم الذين يقعون داخل المؤسسة " فهي خلايا إدارة وتسيير المؤسسة، تستعمل الأداء المحاسبية في الإمداد بالمعلومات حسب توجيهات الإدارة"¹.

1 - Djelloul Saci, comptabilité de l'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991, p 72.

أما المستخدمين الخارجيين فهم أولئك الأطراف المتعاملين مع المؤسسة، وقد حصرتهم المنظمة الدولية للمعايير المحاسبية IASC* فيما يلي:

"إن مستخدمي القوائم المالية هم المستثمرين الحاليين والمحتملون، الأجراء، المقرضون، الموردون والدائنون الآخرون، الزبائن، الحكومة بمختلف إدارتها وكذلك الجمهور"¹.

ثانياً: المستخدمين المباشرين والمستخدمين الغير مباشرين²

يرتكز هذا التصنيف على فكرة التفرقة بين المستخدمين الذين لديهم مصالح مباشرة في نشاط المؤسسة والمستخدمين الذين ليست لديهم مثل هذه المصالح.

إن المستخدمين المباشرين هم الذين تربطهم علاقات مباشرة مع المؤسسة، وأن أي تغيير في نشاطها يكون لديه تأثير على مستقبل علاقاتهم معها، ويمكن حصرهم في إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى ثم يليها بعد ذلك المساهمين، المستثمرين، المقرضين، الممولين، العملاء والأجراء.

أما المستخدمين غير المباشرين فهم الذين لا تربطهم علاقات مباشرة مع المؤسسة، وأن أي تغيير في نشاطها لا يكون له الأثر البالغ على نشاطاتهم، يمكن حصر هؤلاء المستخدمين في النقابات، الباحثين الجامعيين، وكالات الإحصاء، مراكز الأبحاث، المستثمرين والممولين والعملاء والموردين المحتملين.

نظراً لأهمية تصنيف مستعملي القوائم المالية حاول الأستاذ حميد ثمار مزجهم في قالب واحد متوصلاً بذلك إلى ربط التصنيف الأول بالتصنيف الثاني مثلما يوضحه الجدول التالي:

* تأسست هذه منظمة (IASC) عام 1973م اثر اتفاق بين الجمعيات و المعاهد المهنية الرائدة في تسع دول تضم كلا من (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة)، و هذه الدول اعتبرت أعضاء مؤسسين مقرها مدينة لندن، وتضم حالياً أكثر من 143 منظمة محاسبية في أكثر من 104 دولة، و أعضاء مجلس الإدارة يضم 17 عضواً مهم 9 أعضاء من الدول المتقدمة و 3 دول من الدول النامية و 4 من منظمات أخرى تحدد من قبل المجموعة الاستشارية لـ " IASC " منها مثلا البنك الدولي و الكونفدرالية الدولية للاتحادات التجارية و المنظمة الدولية للبورصات.

1 - IASC, cadre de préparation et de présentation des états financiers, London, 1989, paragraphe 09, p 11.

2 - عقاري مصطفى، التقارير المالية؟، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

الجدول رقم (I-01): تصنيف مستخدمي القوائم المالية

نوع المستخدمين	مستخدمين داخليين	مستخدمين خارجيين
مستخدمين مباشرين	الإدارة بما فيهم المديرين والإطارات المسيرة.	أصحاب رأس مال المؤسسة. الدائنين. المستثمرين. الممولين. الموردين. إدارة الضرائب. المستشارين. الاتحادات النقابية.
	المحليين الماليين التابعين للمؤسسة.	
مستخدمين غير مباشرين	العمال. النقابات.	الوزارات الوصية. العملاء. السوق المالية. النشرات المالية. الدائنين المحتملين. الموردين المحتملين.

المصدر: Temmar hamid, Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise, OPU, Alger, 1983, p33.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات على أساس الموقع الذي يوجد فيه المستعمل (داخلي أو خارجي) أو علاقته مع المؤسسة (مباشرة أو غير مباشرة) والترابط بينهما، هناك تصنيفات أخرى لمستخدمي القوائم المالية على أساس أهدافهم (استثمار، إقراض، ... إلخ).

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق SCF

لقد طرأت تغيرات على القوائم المالية بل وأضيفت جداول جديدة لم تكن مدرجة من قبل في النظام المحاسبي الوطني، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

المطلب الأول: الميزانية

أولاً: تعريف الميزانية

تعريف 1: الميزانية هي جدول ذو جانبيين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير)¹.

تعريف 2: " الميزانية هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد² ".

تعريف 3: عرفت الميزانية كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية³ ".

تعريف وفقاً للمعيار الدولي رقم 01: تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.

ثانياً: عناصر الميزانية

حسب تعريف 3 أعلاه الميزانية تتكون من جانبيين هما الأصول والخصوم، حيث تصنف إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية والمقسمة إلى التصنيفات التالية:

الصنف 01: حسابات رؤوس الأموال.

الصنف 02: حسابات التثبيات.

الصنف 03: حسابات المخزون.

الصنف 04: حسابات الغير.

الصنف 05: الحسابات المالية.

1- الأصول وتصنيفاتها:

(أ) تعريف الأصول:

1 - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص 10.

2 - نفس المرجع السابق، ص 10.

3 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 32، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

تعريف 1: الأصول وتعرف أيضا بالموجودات، وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...) والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الغير (أي القروض بمختلف أنواعها) لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها¹.

التعريف 2: عرفت الأصول كالتالي: " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية"².

(ب) تصنيف الأصول:

تصنف الأصول إلى قسمين رئيسيين هما الأصول الغير الجارية والأصول الجارية. ✓ الأصول غير الجارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي لفترة طويلة تزيد عن السنة وهذه الأصول تتمثل في الصنف 02 (حسابات التثبيتات) والتي تحتوي على:

- التثبيتات المعنوية (مثل: برمجيات المعلوماتية وما شابهها، الامتيازات والحقوق المماثلة، رخص علامات...إلخ).

- التثبيتات العينية (مثل: أراضي، مباني، تثبيتات في شكل امتياز، معدات نقل، معدات مكتب...إلخ).

- التثبيتات المالية (مثل: أسهم، سندات مساهمة، قروض، ودائع وكفالات مدفوعة...إلخ). ✓ الأصول الجارية: وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، كما تشمل الأصول الجارية التي تم شراءها بهدف بيعها خلال الاثنى عشرة شهرا وكذا السيولة وشبه السيولة والذباثن، وهذه الأصول تتمثل في الصنف 03 (حسابات المخزون) الصنف 04 (حسابات الغير-المدينة-) الصنف 05 (حسابات المالية-المدينة-).

2- الخصوم وتصنيفاتها:

(أ) تعريف الخصوم:

1 - عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
2 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

تعريف 1: إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها¹.

تعريف 2: عرفت الخصوم كالتالي: " تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاءها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية"².

(ب) تصنيف الخصوم:

تصنف الخصوم إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

- ✓ الأموال الخاصة: وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات، الترحيل من جديد، نتيجة الدورة أي بعض عناصر الصنف 01 (حسابات رؤوس الأموال).
- ✓ الخصوم الغير جارية: تتمثل في قروض وديون مالية، مؤونات الأعباء أي عناصر الصنف 01 (حسابات رؤوس الأموال) التي لم تدرج في الأموال الخاصة.
- ✓ الخصوم الجارية: وهي الخصوم التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو يجب تسديدها خلال الاثنى عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، وتتمثل في بعض عناصر الصنف 04 (حسابات الغير - الدائنة -) وبعض عناصر الصنف 05 (حسابات مالية - الدائنة-).

ثالثا: نموذج الميزانية

الجدول رقم (02-I): نموذج الميزانية (جانبا الأصول)

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية

1 - عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.
2 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

					أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 28.**الجدول رقم (I-03): نموذج الميزانية (جانب الخصوم)**

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1

			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصدة لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون الأخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 29.

المطلب الثاني: حساب النتائج

أولاً: مفهوم حساب النتائج

حساب النتائج هو عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل¹.

وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة².

يعرف حساب النتائج كما يلي: "يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح³".

كما يظهر حساب النتائج أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يتم إعدادها حسب الطبيعة (حساب النتائج حسب الطبيعة) وحسب الوظيفة (حساب النتائج حسب الوظيفة).
ويضم حساب النتائج الأصناف التالية:

1 - دونالد كيزو، المحاسبة المتوسطة، دار المريح، 2005، ص 168.

2 - عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، جامعة سطيف، 2004، ص 243.

3 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 34، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

- الصنف 06 (حسابات الأعباء): وهي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.
- الصنف 07 (حسابات المنتوجات): وهي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

ثانياً: عرض النتائج

1- هامش الربح الإجمالي:

هامش الربح الإجمالي هو الفرق بين المبيعات وتكاليف شرائها أو إنتاجها، ويقاس الهامش الإجمالي قدرة المؤسسة على التفاوض مع العملاء والموردين حيث كلما اتسع هذا الهامش كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية.

حيث:

كلفة المبيعات = المشتريات المستهلكة المباعة + مجموع الأعباء (أعباء الشراء، الإنتاج، التوزيع...).

2- القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الثروة الإضافية التي تكونها المؤسسة بعد إنقاص ما استهلكته من المؤسسات الأخرى، وهي تعبر عن نمو القيم التي تضيفها المؤسسة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج وذلك باستعمال عوامل الإنتاج وتعتبر مؤشر لقياس وزن المؤسسة الاقتصادي.

3- إجمالي فائض الاستغلال:

إجمالي فائض الاستغلال هو الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال الذي تقوم به ويعتبر مؤشر لقياس أداء المؤسسة التجاري والإنتاجي.

4- النتيجة العملية:

هي نتيجة مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافاً إليها الأنشطة العملية الأخرى مثل التنازل عن التثبيات والقيم المنقولة للتوظيف.

5- النتيجة المالية:

النتيجة المالية هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة، وتعتبر مؤشر لقياس الحدود القصوى لعملية الاستدانة وتساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية.

6- النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العادية قبل الضريبة هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها.

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها.

8- النتيجة غير العادية:

النتيجة غير العادية هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة والتي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة، مثل: خسائر نزع الملكية، كارثة غير متوقعة... إلخ.

9- صافي نتيجة السنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجبة الدفع.

ثالثاً: نموذج جدول حساب النتائج

الجدول رقم (04-I): حساب النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية -المنتجات (يطلب تبيانها) العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب تبيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل لإلتقديم الكشوف المالية المدمجة المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص

30.

الجدول رقم (05-I): حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كافة المبيعات هامش الربح الإجمالي

			<p>منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	---

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 31

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

أولاً: مفهوم جدول سيولة الخزينة

قائمة تدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

- وتعرف قائمة التدفقات النقدية كالتالي "هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية"¹.

1 - خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 41.

- أما حسب النظام المحاسبي المالي يعرف جدول سيولة الخزينة كما يلي: "يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة"¹.

ثانياً: أنواع تدفقات النقدية

إن طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة وهي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (التشغيلية): وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد كذلك تسديد المصروفات والموردين و العاملين و سداد الفوائد.
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار: وتتمثل في التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيات وإعانات الاستثمار والتسديدات الناتجة عن حيازة تثبيات.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

ثالثاً: إعداد جدول سيولة الخزينة

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين وهما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة اللذان يؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنهما يختلفان في تقديم التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.

- فالطريقة المباشرة والموصى بها تتمثل في:
 - تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
 - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- أما الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

رابعاً: نموذج جدول سيولة الخزينة

سيتم عرض هذا النموذج في الفصل الثاني.

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة

أولاً: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

1 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 35 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

حسب النظام المحاسبي المالي عرف جدول تغيير الأموال كالتالي: "يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية¹".

ثانياً: المعلومات المطلوب تقديمها في جدول تغيير الأموال الخاصة

تتمثل المعلومات التي يجب تقديمها في جدول تغيير الأموال فيما يلي²:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ثالثاً: نموذج جدول تغيير الأموال الخاصة

الجدول رقم (I-06): نموذج جدول تغيير الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة					

1 - نفس المرجع السابق، المادة 36.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 26.

						زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 37.

المطلب الخامس : ملحق الكشوف المالية

أولاً: تعريف ملحق الكشوف المالية

ملحق الكشوف المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

ويعرف ملحق الكشوف المالية كما يلي: "يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، وتكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة¹".

ثانياً: محتوى ملحق الكشوف المالية²

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تتضمن النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة و مبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، المؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها (طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات).

1 - مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 37، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 38.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.
 - وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في ملحق الكشف المالية هما:
 - الطابع الملائم للإعلام.
 - أهميته النسبية.
- وعليه فإن ملحق الكشف المالية يجب أن يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية ونتيجتها.

ثالثا: نماذج لجدول يمكن إيرادها في ملحق الكشف المالية

الجدول رقم (07-I): جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	إنخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
-التثبيتات المعنوية -التثبيتات العينية -المساهمات -الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 41.

الجدول رقم (08-I): جدول الإهلاكات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will -التثبيتات المعنوية -التثبيتات العينية -المساهمات -الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (09-I): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة نهاية السنة المالية
Good will -التثبيتات المعنوية -التثبيتات العينية -المساهمات -الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (10-I): جدول المساهمات (فروع و كيانات مشاركة)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها راس المال	قسط رأس المال المختار (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
-الفروع الكيان أ الكيان ب -الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (11-I): جدول المؤونات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية

					-مؤونات خصوم مالية غير جارية -مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة -مؤونات للضرائب -مؤونات للنزاعات
					المجموع
					مؤونات خصوم مالية جارية -مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة -مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين -مؤونات الضرائب
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 43.

الجدول رقم (I-12): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية

المجموع	5 من لأكثر أعوام	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لمدة على الأكثر عام	ملاحظات	الفصول و الأقسام
					الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون
					المجموع
					الديون

					الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص43.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف على طبيعة النظام المحاسبي المالي من خلال مفهومه ومجال تطبيقه وعرض مبادئه كما تم التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وأهدافها ومعايير إعدادها والتعرف على مستخدمي هذه القوائم وتقديم أنواعها وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في: الميزانية (قائمة المركز المالي)، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال وملحق الكشوفات المالية.

حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح ضرورة ملحة عند إعداد القوائم المالية لمختلف مستخدمي هذه القوائم وفي مقدمتهم المستثمرون المحتملون الذين ينصب اهتمامهم على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حاليا والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيها مستقبلا، وتقديم صورة واقعية عنها من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

تستخدم القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بتحليل محتوى هذه القوائم باستخدام أدوات التحليل المالي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى القوائم المالية و أنواعها حسب النظام المحاسبي المالي والتي تظهر فيها أرقام مطلقة لا تعطي صورة متكاملة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل هذه القوائم لإعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة باستعمال أداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي وذلك من خلال تحليل وقياس المخاطر التي تواجه المؤسسة والتي لها تأثيرات سلبية تمتد من الانخفاض في المردودية ومستويات الربحية إلى إفلاس المؤسسة واحتمال زوالها بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية .

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية التحليل المالي من خلال إعطاء نظرة تاريخية للتحليل المالي وتوضيح مفهومه وأهميته مع إبراز أهدافه وأهم وأنواعه، وفي المبحث الثاني فسننتظر فيه إلى تحليل المردودية والمخاطر المترتبة عنها والمتمثلة في خطر الاستغلال والخطر المالي، أما في المبحث الثالث فسنعرض لخطر الإفلاس من خلال دراسة التحليل الساكن والتحليل الديناميكي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

التحليل المالي يعتبر تشخيصا لحالة أو لوضعية مالية في المؤسسة خلال دورة معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كالإدارة وأصحاب المؤسسة والبنوك والمستثمرين بهدف إظهار كل

التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية للمؤسسة، و بالتالي الحكم عليها. وسنقوم في هذا المبحث بعرض لمختلف جوانب التحليل المالي من خلال التعرف على نشأته ومفهومه إضافة إلى الأهداف التي يسعى إليها والمجالات التي يستخدم فيها وأهم أنواعه.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية .

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء² .

كما يعرف التحليل المالي بأنه عملية إعادة تكوين البيانات المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء و التنبؤ المستقبلي للمشروع، و يقوم التحليل المالي بإيجاد علاقة بين مختلف العناصر التي تتكون منها القوائم المالية و ربط النتائج التي نحصل عليها مع البيئة المحيطة و المؤشرات

1 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – ، دار الهدية العامة، الجزء 1، 1998، ص13 .
2 - خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، 2001، عمان، ص93.

الاقتصادية والمعايير المستخدمة لقياس كفاءة الأداء واقتراح الطرق والوسائل اللازمة لمعالجة نقاط الضعف والاستفادة من مواضع القوة بمختلف أنشطة المشروع¹.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي واستخداماته

أولاً: أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي نذكر²:

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.
- بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة.
- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.
- يعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة. من ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمارات في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة.
- يستخدم كأداة لمراقبة التسيير.

هذا بالإضافة إلى تحديد القدرة الإيرادية للمؤسسة (وهي القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية، العادية أو الاستثنائية)، وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل³.

ثانياً: استخدامات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي في إحدى المجالات التالية⁴:

- التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرين للخروج ببدائل لتقييم أداء المؤسسة، والتنبؤ بتحليلات مستقلة، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- تحليل وتقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها.

1 - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص 54.

2- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.

3- خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 93.

4- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 159.

- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقته مع المقترض، وتقييم وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقسيم.

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي

يوجد هناك نوعان من التحليل المالي:

أولا: التحليل الرأسي (الساكن)¹

ويعني تحليل عناصر كل قائمة مالية على حدى من خلال تحديد نسبة كل عنصر من القوائم المالية إلى إجمالي القائمة أو إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها، أو نسبة إجمالي كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة.

تساعد هذه المقارنات على معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر منسوبا إلى كل مجموعة وإظهار العلاقة بين الجزئيات بعضها البعض الآخر وبينها وبين المجموعات الرئيسية، وهنا نستطيع اكتشاف العلاقة بين العناصر المكونة لقائمة التكاليف والمركز المالي وقائمة الدخل.

كما يتصف التحليل الرأسي بصفة الجمود خاصة إذا اقتصر التحليل على قوائم مالية لسنة واحدة.

ثانيا: التحليل الأفقي (الديناميكي)²

التحليل الأفقي عبارة عن تحليل اتجاهي يوضح التغيرات التي حدثت للعناصر المذكورة في القوائم المالية من خلال القوائم المالية المقارنة لسنوات متعددة حيث بتلك العناصر التي حدث فيها تغير ملموس، وتلك العناصر المستقرة أو القريبة من الاستقرار. إن ذلك يتطلب أن يقوم المحلل المالي بدراسة تفصيلية إنتقادية لمعرفة الانحرافات وأسبابها ونتائجها وانعكاس هذه التغيرات على المشروع محل التحليل، تمهيدا لإبداء الرأي العلمي والفني والموضوعي والمساعدة في اتخاذ القرار الرشيد، ولذلك يقال بأن التحليل المالي الأفقي يمتاز بالديناميكية العالية نظرا لأنه يأخذ العناصر لعدد من السنوات ويقارنها مع بعضها البعض.

يتطلب التحليل الأفقي اختيار سنة الأساس كونها تؤثر على حساب الاتجاهات المستقبلية للمشروع، ومن هنا لابد من تحديد مقياس دقيق عند اختيار سنة الأساس تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

- عدم خضوع اختيار سنة الأساس للرأي الشخصي، ويجب أن يكون في ضوء قواعد موضوعية للاختيار لأن الاختيار السيئ سوف يعطي نتائج غير جيدة ويترتب عنها تحليل ومقترحات مضللة.

- أن تكون سنة الأساس ذات ظروف طبيعية لم تؤثر عليها المؤشرات غير الطبيعية.

1- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

2- نفس المرجع السابق، ص 143.

المبحث الثاني: تحليل المردودية والمخاطر المترتبة عنها

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم وضعية المؤسسة فهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق النتائج، حيث ينصب اهتمام المؤسسة على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية والمخاطر التي تواجهها. وهذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل المردودية

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية¹.

حيث نستنتج من هذا المفهوم أن اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

أولاً: المردودية الاقتصادية

1- Alain Capiez, élément de gestion Financière, Masson, 4 ed, Paris, 1994, p.121.

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي فقط وتستبعد كل الأنشطة الثانوية الأخرى وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من أصولها الاقتصادية في توليد النتيجة العملياتية بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة). والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة العملياتية بعد الضريبة}}{\text{المردودية الاقتصادية (Re)}} =$$

حيث:

الأصول الاقتصادية¹ = أموال خاصة + الديون المالية الصافية (1)
= التثبيتات + احتياجات رأس المال العامل

النتيجة العملياتية بعد الضريبة = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + الأعباء المالية بعد الضريبة (2)

• مكونات المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما : هامش الربح (الربحية الاقتصادية) ومعدل دوران الأصول، وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين².
واللذان يتم حسابهما من العلاقة السابقة:

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية
و بضرب العلاقة في (رقم الأعمال/رقم الأعمال) نجد:

المردودية الاقتصادية = (النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية) × (رقم الأعمال/رقم الأعمال)

= (النتيجة العملياتية بعد الضريبة / رقم الأعمال) × (رقم الأعمال/الأصول

الاقتصادية)

= (معدل الربحية الاقتصادية) × (معدل دوران الأصول الاقتصادية)³

حيث يقصد بمعدل دوران الأصول (رقم الأعمال/الأصول الاقتصادية) عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات. فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

أما معدل الربحية (النتيجة العملياتية بعد الضريبة / رقم الأعمال) فيتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار واحد من رقم الأعمال.

ثانياً: المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)

1- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **finance d'entreprise**, dunod, Paris, 2007, 158.

2- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، غير مذكورة، ص، 64.

3 - Gérard Charreaux, **finance d'entreprise**, éditions management, 2ed, Paris, 1997, p34.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة¹ وتدخّل في مكوناتها كافة العناصر العادية والتدفقات المالية، أي كل المنتجات والأعباء التي تولد النتيجة الصافية للأنشطة العادية، وتقيس المردودية المالية مساهمة كل وحدة نقدية من رؤوس الأموال الخاصة في توليد نتيجة صافية للأنشطة العادية. وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}}{\text{المردودية المالية}} = (R_{cp})$$

ومن العلاقة (2) نجد:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة - الأعباء المالية بعد الضريبة
ومن العلاقة (1) نجد:
الأموال الخاصة = الأصول الاقتصادية - الديون المالية الصافية
وبالتعويض في معادلة المردودية المالية نتحصل على:

$$\frac{\text{النتيجة العملياتية بعد الضريبة - الأعباء المالية بعد الضريبة}}{\text{المردودية المالية}} = (R_{cp})$$

• في الاستدانة معدوم (الديون المالية الصافية والأعباء المالية بعد الضريبة معدومين) وتصبح المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية.

$$\frac{\text{النتيجة العملياتية بعد الضريبة}}{\text{المردودية المالية}} = (R_{cp}) = \text{المردودية الاقتصادية} (R_e)$$

ثالثاً: علاقة المردودية المالية بالمردودية الاقتصادية وانحراف الرفع المالي

تتساوى المردودية المالية مع المردودية الاقتصادية كما رأينا سابقاً في حالة كون السياسة التمويلية كلها أموال خاصة أي عدم وجود ديون مالية صافية، لكن في حالة كون السياسة التمويلية عبارة عن مزيج بين الأموال الخاصة والديون المالية الصافية فهنا تكون المردودية الاقتصادية والمردودية المالية غير متساويتان، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي والذي يسمح بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية. وتحسب المردودية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية كما يلي:

1 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص 490.

- المردودية الاقتصادية (Re) = النتيجة العمليانية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية
= (النتيجة الصافية للأنشطة العادية R_{net} + الأعباء المالية بعد الضريبة C_f) / (الأموال الخاصة CP + الديون المالية الصافية D)

$$Re = (R_{net} + C_f) / (CP + D) \dots\dots\dots (3)$$

- المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية للأنشطة العادية R_{net} / الأموال الخاصة CP

$$Rcp = R_{net} / CP \dots\dots\dots (4)$$

- الأعباء المالية بعد الضريبة = الديون المالية (D) × معدل الديون بعد الضريبة (i)
 $C_f = i \times D$

من العلاقة (3) نجد:

$$R_{net} = Re(CP + D) - C_f$$

وبتعويض قيمة R_{net} في العلاقة (4) نجد:

$$\begin{aligned} Rcp &= [Re(CP + D) - C_f] / CP \\ &= Re(CP + D) / CP - C_f / CP \\ &= Re + Re \times D / CP - i \times D / CP \\ Rcp &= Re + (Re - i) D / CP \end{aligned}$$

حيث :

Rcp : المردودية المالية

Re : المردودية الاقتصادية

i : معدل الديون بعد الضريبة

D : الديون المالية الصافية

CP : الأموال الخاصة

(Re - i) D / CP : أثر الرفع المالي

D / CP : الرافعة المالية

<p>المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية - معدل الديون بعد الضريبة) × (الديون المالية الصافية / الأموال الخاصة)</p>
<p>المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية</p>

ومن هذه العلاقة نستنتج أن المردودية المالية ترتبط بالمردودية الاقتصادية وأثر الرفع المالي، فكلما ارتفعت المردودية الاقتصادية وارتفع أثر الرفع المالي كلما ارتفعت المردودية المالية، والعكس صحيح.

- و توجد ثلاث حالات لأثر الرفع المالي¹ وهي:
- الحالة الأولى أثر الرفع المالي أكبر من الصفر $(Re - i) D/ CP > 0$: ويلعب فيها أثر الرفع المالي دورا إيجابيا، ويتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية (Re) أعلى من معدل الديون (i) ، وفي هذه الحالة كلما زادت النسبة D/ CP أي زيادة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.
 - الحالة الثانية أثر الرفع المالي أصغر من الصفر $(Re - i) D/ CP < 0$: ويلعب فيها أثر الرفع المالي دورا سلبيا، وتتجسد هذه الحالة عندما تكون المردودية الاقتصادية (Re) أقل من معدل الديون (i) ، وفي هذه الحالة كلما زادت النسبة D/ CP أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية.
 - الحالة الثالثة أثر الرفع المالي يساوي من الصفر $(Re - i) D/ CP = 0$: وهي حالة حياد أثر الرفع المالي، وتتجسد هذه الحالة عندما تتساوى المردودية الاقتصادية (Re) بمعدل الديون (i) ، فمهما تغيرت النسبة D/ CP فإن المردودية المالية تبقى على حالها.

المطلب الثاني: تحليل المخاطر التشغيلية والمالية أولاً: خطر الاستغلال (الخطر الاقتصادي)

1- تعريف خطر الاستغلال:

يعرف خطر الاستغلال بأنه "التغير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم والذي يحدث تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف المسطرة والتي تقاس بمجموعة من المعايير من بينها نتيجة الاستغلال، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية... الخ"².

انطلاقاً من التعريف المقدم نستنتج أنه يمكن تقييم خطر الاستغلال بقياس التغير في نتيجة الاستغلال أو المردودية الاقتصادية أو عتبة المردودية بالنسبة للتغير في رقم الأعمال.

2- تقييم خطر الاستغلال:

يوجد عدة مؤشرات لتقييم الخطر الاقتصادي³ ومن بين هذه المؤشرات الرافعة التشغيلية (معامل الحساسية) وعتبة المردودية (النقطة الميتة).

أ) عتبة المردودية (النقطة الميتة):

تعرف عتبة المردودية بأنها النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمشروع بالتكاليف الكلية وعند هذه النقطة فإن المنشأة لا تحقق ربحاً ولا خسارة⁴، حيث كلما ارتفعت عتبة المردودية كلما زادت المخاطر.

1 - Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise, Editions Sirey, 10 ed, Paris, 1990, p 344-345.

2 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 490.

3- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, op cit, p 159.

4 - عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 227.

وتعرف أيضا على أنها رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة الممثلة في الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة¹.
وتحسب جبريا كما يلي:
لدينا:

$$\begin{aligned} \text{النتيجة التشغيلية} &= \text{رقم الأعمال خارج الرسم} - \text{مجموع التكاليف} \\ \text{النتيجة التشغيلية} &= 0 \text{ معناه } \text{رقم الأعمال خارج الرسم} - \text{مجموع التكاليف} = 0 \\ \text{رقم الأعمال خارج الرسم} &= \text{مجموع التكاليف} \\ \text{رقم الأعمال خارج الرسم} &= \text{التكاليف المتغيرة} + \text{التكاليف الثابتة} \end{aligned}$$

وبوضع:

R_E : النتيجة التشغيلية.

CA_0 : عتبة المردودية.

CA : رقم الأعمال.

CV : تكاليف متغيرة.

CF : تكاليف ثابتة.

M : هامش على التكاليف المتغيرة.

m : معدل التكاليف المتغيرة المتناسب مع رقم الأعمال.

وبالتعويض نجد:

$$R_E = CA - CV - CF$$

$$R_E = 0$$

$$CA = CV + CF$$

$$CF = CA - CV = M \dots\dots\dots (1)$$

$$CV = CA \times m$$

$$M = CA - CA_0 \times m$$

$$M = CA (1 - m)$$

وتصبح العلاقة (1) كمايلي:

$$CF = CA (1 - m)$$

$$CA_0 = CF / (1 - m)$$

التكاليف الثابتة (CF)	=	العتبة المردودية (CA ₀)

ومن هذه الـ (نقص المخاطر) متوقف على حجم التكاليف الثابتة ومعدل التكاليف المتغيرة حيث نجد أن: (ناظر) وانخفاضها

1- إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

- كلما زادت التكاليف الثابتة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن عتبة المردودية سوف ترتفع وبالتالي تزداد المخاطر.
- وكلما انخفضت التكلفة المتغيرة للوحدة المباعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض عتبة المردودية وبالتالي انخفاض المخاطر.

(ب) الرافعة التشغيلية (معامل الحساسية):

- يعرف الرفع التشغيلي بأنه زيادة الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، فإذا نجحت المؤسسة في تخفيض التكاليف المتغيرة وزيادة التكاليف الثابتة فإنها تستطيع زيادة أرباحها إلا أنها سوف تتعرض لمخاطر أكبر.
- حيث كلما ارتفع معامل الحساسية كلما دل ذلك على ارتفاع خطر الاستغلال والعكس صحيح، ويمكن حساب الرافعة التشغيلية بثلاث طرق مختلفة تؤدي إلى نفس النتيجة.
- الطريقة الأولى: باستخدام التغيرات في النتيجة العملياتية ورقم الأعمال
تقيس الرافعة التشغيلية حساسية النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال) تجاه التغير في رقم الأعمال خارج الرسم، أي أن التغير في مستوى رقم الأعمال بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير مستوى النتيجة العملياتية بمقدار الرافعة التشغيلية.
وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معامل الحساسية (LE)} = \frac{\text{التغير في النتيجة العملياتية} / \text{النتيجة العملياتية (N-1)}}{\text{التغير في رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

- من معادلة معامل الحساسية السابقة وفي النقطة الميتة النتيجة العملياتية تكون معدومة.
وعليه يصبح لدينا:

$$LE = \frac{[R_E - 0] / R_E}{[CA - CA_0] / CA}$$

$$LE = CA / (CA - CA_0)$$

$$\text{معامل الحساسية LE} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

1 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 494.

من هذه العلاقة فإن خطر الاستغلال يرتفع كلما اقترب رقم الأعمال من النقطة الميتة (عتبة المردودية) والعكس صحيح.

• الطريقة الثالثة: باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة ونتيجة الاستغلال وتحسب في هذه الحالة كما يلي:

من العلاقة السابقة:

$$LE = C A / (CA - CA_0)$$

وبتعويض عتبة المردودية نجد:

$$\begin{aligned} LE &= C A / [CA - (CF / (1 - m))] \\ &= C A (1 - m) / [C A(1 - m) - CF] \\ &= M / R_E \end{aligned}$$

هامش على التكلفة	المتغيرة
معامل الحساسية = LE	

من هذه العلاقة المتغيرة، أي أن خطر الاستغلال يرتفع كلما مال هيكل التكاليف نحو التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، والعكس صحيح.

ثانياً: تحليل المخاطر المالية

1- تعرف الخطر المالي

يعرف الخطر المالي بأنه "ارتفاع مخطر الاستغلال بسبب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة، أي أن ارتفاع مستوى الموارد المالية الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد المالية الداخلية من شأنه أن يؤثر سلباً على مردوديتها المالية".

انطلاقاً من التعريف المقدم نستنتج أن الخطر المالي يرتبط بالاستدانة المالية حيث إذا انعدمت الاستدانة ينعدم معه الخطر المالي ويبقى الخطر الوحيد الذي تواجهه المؤسسة هو خطر الاستغلال، أي في حالة مؤسسة مستدينة تكون معرضة للخطر المالي وخطر الاستغلال.

2- تقييم الخطر المالي: يوجد عدة مؤشرات لتقييم الخطر المالي ومن بين هذه المؤشرات عتبة المردودية (النقطة الميتة) وبواسطة قياس التغير في أثر الرافعة المالية.

أ) عتبة المردودية (النقطة الميتة):

والتي تم التطرق لها في خطر الاستغلال والفرق الوحيد هو أن التكاليف الثابتة ترتفع نتيجة وجود أعباء مالية التي تعتبر من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى زيادة الخطر المالي.

ب) التغير في أثر الرافعة المالية:

وانطلاقاً من علاقة أثر الرافعة المالية التي سبق التطرق إليها:

$$R_{cp} = R_e + (R_e - i) D/CP \dots\dots\dots(1)$$

ولتقييم التغير في كل من المردودية المالية الناتج عن التغير في المردودية الاقتصادية وأثر الرافعة المالية نضع:

$$R_{cp1} = R_{e1} + (R_{e1} - i) D/CP \dots\dots\dots(2)$$

وبطرح (1) من (2) نجد:

$$R_{cp1} - R_{cp} = (R_{e1} - R_e) + (R_{e1} - R_e) \times D/CP$$

$$\Delta R_{cp} = \Delta R_e + \Delta R_e \times D/CP$$

$$\Delta R_{cp} = \Delta R_e (1 + D/CP)^1$$

حيث:

ΔR_{cp} : التغير في المردودية المالية (الخطر المالي).

ΔR_e : التغير في المردودية الاقتصادية (خطر الاستغلال).

نستنتج من هذه العلاقة أن الخطر المالي للمؤسسة المستدينة هو مزيج من خطر الاستغلال المعبر عنه بالتغيرات في المردودية الاقتصادية ونسبة الرافعة المالية.

حيث كلما ارتفع خطر الاستغلال (ΔR_e) وارتفع مستوى الاستدانة (D/CP) أدى هذا إلى ارتفاع الخطر المالي (ΔR_{cp}) والعكس صحيح.

المبحث الثالث: تحليل خطر الإفلاس

إن اعتماد المؤسسة على المردودية غير كافي لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة حيث يمكن أن تكون المردودية جيدة ولكن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس بسبب ثقل الديون الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة ضغط كبير على الخزينة، وهذا ما يرفع من احتمال توقف المؤسسة عن الدفع بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية.

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة خطر الإفلاس من خلال التحليل الساكن و التحليل الديناميكي.

المطلب الأول: التحليل الساكن

أولاً: التحليل المالي الذمي (السيولة- الاستحقاق)

1- مفهوم التحليل الذمي:

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم وتحدد الذمة المالية للمؤسسة مخاطر الوقوع في حالة العسر أو الإفلاس¹.

2- الميزانية المالية:

لقد تم التطرق للميزانية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد SCF والتي لا يتطلب تحويلها كما في السابق (المخطط المحاسبي الوطني PCN) في الفصل الأول والتي ترتب فيها الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل والخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل. حيث الأصول الثابتة تمثل الأصول غير الجارية و الأصول المتداولة تمثل الأصول الجارية والأموال الدائمة تمثل رؤوس الأموال والخصوم غير الجارية والقروض القصيرة الأجل تمثل الخصوم الجارية. ولذا سنتطرق إلى بناء الميزانية المالية المختصرة، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II-13): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول (قيم صافية)
الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
- الأموال الخاصة	- الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية
- الديون المتوسطة و الطويلة	- عناصر الاصول الثابتة لأكثر من سنة
- الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة	
	الأصول المتداولة

1- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المخزونات	- القروض القصيرة الأجل
- حقوق المؤسسة لدى الغير	- المورد و ملحقاته
- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)	- الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص502.

3- أدوات تحليل الذمة المالية (السيولة – الاستحقاق):

أ) رأس المال العامل الدائم:

يعرف رأس المال العامل كما يلي: "رأس المال العامل المالي هو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة¹".
ومن التعريف نستنتج أن رأس المال العامل هو عبارة عن هامش أمان تحتأط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض عناصر الأصول المتداولة.

ويحسب رأس المال العامل كما يلي²:

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):
 - رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
 - من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):
 - رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل
- و يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (II-1): رأس المال العامل (FR_P)

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل (FR _P)	رأس المال العامل (FR _P)
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبان.

1- Alain Capiez, op cit, P 40.

2 - Gérard Charreaux, op cit, p 50.

ولكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الذمي يجب أن يكون رأس المال العامل أكبر من الصفر¹، ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

- الحالة الأولى رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة الذي يستعمل في مواجهة التزامات المؤسسة القصيرة المدى ولكن يجب أن لا يكون هذا الفائض كبير لأن الأموال الدائمة مرتفعة التكلفة وان لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة لاقتناء تشييبات، وعليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوفق بين عامل التكلفة وعامل الخطر.

- الحالة الثانية رأس المال العامل معدوم: وهذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل دون تحقيق فائض وتعتبر حالة مثلى نادرة الحدوث لعدم وجود أموال مجمدة ولكن خطيرة في نفس الوقت حيث يجب على المؤسسة مراقبة المدة التي تتحول فيها عناصر الأصول إلى سيولة و مدى مواجهة إستحقاقية الديون.

- الحالة الثالثة رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة وتكون المؤسسة في هذه الحالة قد مولت بعض أصولها الثابتة مدة تحولها إلى سيولة طويلة بديون قصيرة الأجل تستحق في مدة قصيرة وهنا يكمن الخطر .

(ب) نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل على المدى القصير والتعرف على درجة سيولة المؤسسة.

- نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100% أي تحقيق رأس مال عامل إيجابي أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل تمول جزء من الأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

$$2 \quad \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{السيولة العامة}} = \text{نسبة السيولة}$$

$$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{السيولة العامة}}$$

- نسبة السيولة الـ

الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة منقوص منها المخزون.

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى بـ 30% والحد الأقصى وهو حد الضمان بـ 50%³، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزونات}}{\text{السيولة المختصرة}} = \text{نسبة السيولة}$$

1 - إلياس بن ساسي

2 - مبارك لسوس،

3 - ناصر دادبي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- نسبة السيولة الحالية: وتقوم هذه النسبة بمقارنة السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة وبين الديون قصيرة الأجل، وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات.

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى بـ 20 % والحد الأقصى وهو حد الضمان بـ 30 %¹، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{100 \times \text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(ت) نسبة الاستقلالية المالية:

وتقوم هذه النسبة بمقارنة الأموال الخاصة مع مجموع الديون، ولكي تكون المؤسسة مستقلة مالياً يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 50%، وهذا ما يجعل للمؤسسة القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض (قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على أموالها الخاصة)، وأما إذا كانت هذه النسبة أكبر من 50% يعني هذا أن المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{100 \times \text{الأصول}}$$

ثانياً: التحليل المالي الـ

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور الذي خلفه التحليل الذمي حيث اعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف الرئيسية هي وظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل، حيث تخلى عن مبدأ السيولة والاستحقاق في ترتيب عناصر الميزانية ورتب عناصر الأصول والخصوم تبعاً لوظيفة كل عنصر (الميزانية الوظيفية).

1- الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية (الإجمالية) لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورات التمويل، الاستثمار، الاستغلال². ومن التعريف نستنتج أن الميزانية الوظيفية تنقسم إلى جانبين هما الموارد التي تمثل عناصر الخصوم والاستخدامات التي تمثل عناصر الأصول و إلى ثلاث وظائف هي:

1 - نفس المرجع السابق، ص 57.

2 - العزازي محمد وبن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، السنة الثالثة ثانوي - شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للطباعة المدرسية، الجزائر، 2012، ص 167.

- وظيفة الاستغلال: وتمثل الركيزة الأساسية في هذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لأنها تعبر عن النشاط الرئيسي للمؤسسة.
 - وظيفة الاستثمار¹: ويتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية.
 - وظيفة التمويل: ويتمثل دور هذه الوظيفة في تمويل جميع أنشطة المؤسسة.
- والجدول التالي يبين تمثيل الميزانية الوظيفية المختصرة:

الجدول رقم (II-14): الميزانية الوظيفية المختصرة

الموارد	الاستخدامات (بقيم إجمالية)
الموارد الدائمة R_D	الاستخدامات المستقرة E_S
موارد الاستغلال R_{ex}	استخدامات الاستغلال E_{ex}
موارد خارج الاستغلال R_{hex}	استخدامات خارج الاستغلال E_{hex}
موارد الخزينة R_t	استخدامات الخزينة E_t
مجموع الموارد R	مجموع الاستخدامات E

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- حيث تمثل الاستخدامات والموارد العناصر الموجودة في الميزانية المالية كالتالي²:
- الاستخدامات المستقرة E_S : و تتمثل في مجموع المبالغ الإجمالية للأصول غير الجارية.
 - استخدامات الاستغلال E_e : تتمثل في الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة (المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة...).
 - استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} : تتمثل في الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط غير العادي للمؤسسة (القيم المنقولة للتوظيف، الأعباء المقيدة التي لا تتعلق بالنشاط العادي...).
 - استخدامات الخزينة E_t : تتمثل في الموجودات المالية المتاحة للمؤسسة في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق.
 - الموارد الدائمة R_D : تتمثل في مجموع رؤوس الأموال الخاصة مع إضافة مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة والخصوم الغير جارية.
 - موارد الاستغلال R_{ex} : تتمثل في الخصوم الجارية للاستغلال (ديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل موردو المخزونات، الضرائب على رقم الأعمال...).
 - موارد خارج الاستغلال R_{hex} : تتمثل في الخصوم الجارية خارج الاستغلال (ديون غير المالية المتعلقة بالنشاط غير العادي للمؤسسة مثل موردو التثبيات، الضرائب على النتائج...).

1 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

2 - العزازي محمد وبن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-169.

- موارد الخزينة R_t : تمثل خزينة الخصوم وهي الخزينة السالبة (المساهمات البنكية الجارية).

2- أدوات التحليل الوظيفي:

أ) التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ثلاث شروط هي¹:
- الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng} < 0$.
- الشرط الثاني: رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $(BFR_g < FR_{ng})$.

- الشرط الثالث: خزينة موجبة $0 < T_{ng}$ ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين. ومن هذا المنطلق (شروط التوازن المالي) سوف نتعرض للمؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي.

● رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} : ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة، ويمكن أن يكون هذا الفرق موجب أو معدوم أو سالب.

$$FR_{ng} = R_D - E_s$$

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng} < 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية³.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى لكن دون تحقيق فائض ولا عجز.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FR_{ng} > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة ليست متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث لم تتمكن المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى.

ولتجاوز هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تقوم إما:

- برفع قيمة الموارد الدائمة وذلك بالزيادة في رؤوس الأموال أو طلب قروض طويلة المدى.

- تخفيض قيمة الاستخدامات المستقرة وذلك بتصريف بعض أصولها الثابتة.

● الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g :

يتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة التزاماتها المترتبة عن النشاط بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى المتعاملين معها.

1 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2 - Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, op cit, p 117.

3 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

وينقسم الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي إلى:
- احتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية والذي يحسب كما يلي:

$$BFR_{ex} = E_e - R_{ex}$$

- احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية والذي يحسب كما يلي:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

و عليه يصبح احتياج رأس المال العامل الإجمالي يمثل مجموع الرصيدين السابقين:
1

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

وتوجد ثلاث حالات لاحتياجات رأس المال العامل:

- الاحتياج في رأس المال العامل معدوم $BFR_g = 0$: في هذه الحالة احتياجات دورة الاستغلال تغطي موارد دورة الاستغلال دون تحقيق فائض ولا عجز.
- الاحتياج في رأس المال العامل سالب $BFR_g > 0$: احتياجات دورة الاستغلال أقل من موارد دورة الاستغلال، أي أن موارد دورة الاستغلال تغطي احتياجات دورة الاستغلال ويبقى الفائض (سيولة)، وفي هذه الحالة المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل، لكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار الغير متوقعة.
- الاحتياج في رأس المال العامل موجب $BFR_g < 0$: احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال أي أن موارد دورة الاستغلال لا تغطي احتياجات دورة الاستغلال، وفي هذه الحالة المؤسسة بحاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال لتغطية هذه الاحتياجات والمتمثلة في رأس المال العامل الذي يجب أن يكون موجب ويغطي هذا الاحتياج وإلا وقعت المؤسسة في خطر الإفلاس بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية.

● الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng} :

وتمثل الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وكذلك الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وتحسب كما يلي:

$$T_{ng} = E_t - R_t = FR_{ng} - BFR_g$$

وتوجد ثلاث حالات للخزينة:

- خزينة موجبة: في هذه الحالة تكون الوضعية المالية في حالة حسنة ولكن يجب على المؤسسة أن لا تحتفظ بخزينة أكثر من اللازم (سيولة جامدة غير مستخدمة).

1 - Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, op cit, p 119.

2- Ibid, p 120.

- خزينة معدومة: في هذه الحالة تكون الوضعية المالية في حالة مثلى حيث لا توجد سيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال و لا يوجد عجز في السيولة .
 - خزينة سالبة: و هي أصعب و أخطر وضعية و لمعالجتها يجب إنقاص من الاحتياجات الدورية أو الرفع من الموارد الدورية أو الرفع من رأس المال العامل الصافي الإجمالي.
- (ب) التحليل بواسطة نسب الدوران:
- دوران المخزونات: تعد نسب دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس درجة سيولة المخزون وكفاءة الإدارة في تدوير المخزون عن طريق بيعه، وكلما كانت مدة دوران المخزون صغيرة (عدد الدورات كبير) كلما ذل ذلك على كفاءة الإدارة في تدوير مخزونها و تحويله إلى مبيعات ، و العكس صحيح .
وتحسب نسب دوران المخزون كما يلي¹ :
 - مخزون البضائع:
مدة دوران البضاعة = (متوسط المخزون* من البضائع / المشتريات السنوية من البضائع)×360.
وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها البضائع في المخزن (المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع).
عدد دورات البضاعة = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون من البضائع.
يمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.
 - مخزون المواد واللوازم:
مدة دوران المواد واللوازم = (متوسط المخزون من المواد واللوازم / المشتريات السنوية من المواد واللوازم)×360
وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المواد واللوازم في المخزن (المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الدخول إلى المخزن وتاريخ الدخول إلى ورشة الإنتاج).
عدد دورات المواد واللوازم = المشتريات السنوية من المواد واللوازم / متوسط المخزون من المواد واللوازم.
يمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من المواد واللوازم.
 - مخزون المنتجات:
مدة دوران المنتجات = (متوسط المخزون من المنتجات/ التكلفة السنوية للوحدات المنتجة) × 360
وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات في المخزن (المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ البيع).
عدد دورات المنتجات = التكلفة السنوية للوحدات المنتجة / متوسط المخزون من المنتجات.
يمثل العدد المتوسط لعمليات البيع.
 - دوران الزبائن والموردون:
كلما كانت مدة تحصيل الزبائن صغيرة (عدد تحصيلات الزبائن كبير) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة لتوفرها على خزينة تواجه بها التزاماتها.

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

* متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2.

وكلما كانت مدة تسديد الموردين كبيرة (عدد تسديدات الموردين صغيرة) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

وعموما يجب أن تكون مدة تحصيل الزبائن اقل من مدة تسديد الموردين لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، والمؤسسة الناجحة تستغل تلك الفجوة بين تحصيل الزبائن وتسديد الموردين إذ تعتبرها قروض بدون تكلفة. وتحسب نسب دوران الزبائن والموردون كما يلي¹:

- دوران الزبائن:

$$\text{مدة تحصيل الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

تمثل متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

$$\text{عدد تحصيلات الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}$$

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

- دوران الموردون:

$$\text{مدة تسديد الموردون} = \frac{(\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$$

تمثل متوسط مدة تسديد الموردون وأوراق الدفع.

$$\text{عدد دورات الموردون} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{(\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع})}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء.

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي

جاء هذا التحليل ليوفر رؤية متحركة عن الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مقارنة الميزانيات مع بعضها لفترات متتالية على عكس التحليل الساكن الذي كان يحل الوضع المالي من خلال دراسة الميزانية في نهاية الدورة.

ويتمثل الهدف من هذا التحليل في تشخيص خطر الإفلاس المالي، أو بمعنى أدق خطر اللاسيولة وعدم القدرة على التسديد على المدى القصير².

أولاً: جدول التمويل (تحليل تدفقات الأموال)

1- مفهوم جدول التمويل:

يتكون جدول التمويل من مجموعة جداول للموارد والاستخدامات، يسمى أيضا بجدول الموارد والاستخدامات وكذلك بجدول التغيرات في القيم، ويتطلب لإعداد هذا الجدول استخدام ميزانيتين متتاليتين³.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (II-02): كيفية إعداد جدول التمويل

الميزانية قبل توزيع النتيجة
في
31/12/N-1

الميزانية قبل توزيع النتيجة
في
31/12/N

1 - نفس المرجع السابق، ص 50.

2- Pierre Conso et Farouk Hemici , *Gestion financiere de l'entreprise*, Paris, Dunod, 1999, p 156.

3 - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 62.

جدول التمويل للسنة
N

المصدر: Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, finance d'entreprise, dunod, Paris, 2007, p 180.

وبعد ذلك يتم حساب التغيرات بالزيادة أو النقص في كل بند من البنود المدونة والمتناظرة بالميزانيتين، ثم تصنف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات حيث تتمثل موارد الجدول في زيادة الخصوم من جهة وانخفاض في الأصول من جهة أخرى، أما استخدامات الجدول تتمثل في الزيادة في الأصول و أو الانخفاض في الخصوم، والجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية وتكوين الموارد والاستخدامات (جدول التمويل):

الجدول رقم (II-15): جدول التمويل

استخدامات الدورة	موارد الدورة
الزيادة في الأصول النقصان في الخصوم	الزيادة في الخصوم النقصان في الأصول

المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص

63.

2- مضمون جدول التمويل:

يظهر جدول التمويل الحركات أو التغيرات الحاصلة في الموارد والاستخدامات خلال الدورة وذلك من أجل تفسير منشئ التغير في رأس المال العامل وتحليل استعمالات هذا التغير، وينقسم جدول التمويل إلى جزئين:

أ) الجزء الأول من جدول التمويل (التغير في رأس المال العامل من أعلى الميزانية):

يبين هذا الجزء من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹، الذي يدرس التوازن المالي على المدى الطويل.

والذي يحسب بالعلاقة التالية²:

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $(\Delta FR_{ng}) =$ التغير في الموارد الدائمة (ΔR_D)

- التغير في الاستخدامات المستقرة (ΔE_s)

وتتضمن الموارد الدائمة العناصر التالية:

✓ القدرة على التمويل الذاتي: تعتبر من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، والتي تحسب من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- من الميزانية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات¹

1 - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Op Cit, p 180.

- من جدول حسابات النتائج بطريقتين²:

الطريقة الأولى : انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال

<p>إجمالي فائض الاستغلال</p> <p>+ المنتوجات العملية الأخرى ماعدا فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية</p> <p>+ المنتوجات المالية ماعدا فارق التقييم عن الأصول المالية "فوائض القيمة" و الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية</p> <p>- الأعباء العملية الأخرى ماعدا نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية</p> <p>- الأعباء المالية ماعدا فارق التقييم عن الأصول المالية "نواقص القيمة" و الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية</p> <p>- الضرائب على النتائج</p> <p>= القدرة على التمويل الذاتي (CAF)</p>
--

الطريقة الثانية : إنطلاقا النتيجة الصافية للسنة المالية

<p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>+ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة</p> <p>- إسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات</p> <p>+ نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية</p> <p>- فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية</p> <p>+ فارق التقييم عن الأصول المالية "نواقص القيمة"</p> <p>- فارق التقييم عن الأصول المالية "فوائض القيمة"</p> <p>+ الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية</p> <p>- الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية</p> <p>= القدرة على التمويل الذاتي (CAF)</p>

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة
✓ التنازل عن الاستثمارات: وتتمثل في الاستثمارات التي تم التنازل عنها من طرف المؤسسة خلال الدورة والتي تتضح لنا من خلال ملحق الكشوف المالية (جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية) الذي تم التعرض له في الفصل الأول.

1 - الياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 128.
2- العزاري محمد وبن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

✓ الزيادة في رؤوس الأموال: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة، والتي تتضح لنا من خلال القوائم المالية (جدول تغير الأموال الخاصة) الذي تم التعرض له في الفصل الأول.

✓ الزيادة في الديون المالية: وتتمثل في الديون المتوسطة والطويلة الأجل الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.

الديون المالية للدورة = الديون المالية للدورة السابقة + الزيادة في الديون المالية - تسديد الديون المالية¹

• وتتضمن الاستخدامات المستقرة العناصر التالية:

✓ توزيع الأرباح: وتتمثل في الأرباح الموزعة خلال الدورة المالية.

✓ حيازة استثمارات جديدة: وتتمثل في الاستثمارات التي تم اقتناءها من طرف المؤسسة خلال الدورة والتي تتضح لنا من خلال ملحق الكشوف المالية (جدول تطور التثبيتات و أصول مالية غير الجارية).

التثبيتات الإجمالية للدورة = التثبيتات الإجمالية للدورة السابقة + حيازة تثبيتات - التنازل عن التثبيتات

✓ التخفيض في رؤوس الأموال: وهي عكس الزيادة في رؤوس الأموال.

✓ تسديد الديون المالية: وتتمثل في الديون المتوسطة والطويلة الأجل التي تم تسديدها من طرف المؤسسة خلال الدورة.

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم (II-16): الجزء الأول من جدول التمويل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	القدرة على التمويل الذاتي للدورة التنازل عن الاستثمارات الزيادة في رؤوس الأموال الزيادة في الديون المالية		توزيع الأرباح حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة دورات التخفيض في رؤوس الأموال تسديد الديون المالية
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات
	التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng} (موارد صافية)		التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng} (استخدامات صافية)

المصدر: Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, finance d'entreprise, dunod, Paris, 2007, p 181

الجزء الثاني من جدول التمويل (التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية):
يبين هذا الجزء التدفقات قصيرة الأجل وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال
وخارج الاستغلال والخزينة من جهة واستخدامات كل منهما على حدى من جهة أخرى
ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹. الذي يدرس التوازن
المالي على المدى القصير، والذي يحسب بالعلاقة التالية²:

$$\Delta FR_{ng} = \Delta E_{ex} + \Delta E_{hex} + \Delta E_t$$

$$\Delta FR_{ng} = \begin{cases} -\Delta R_{ex} - \Delta R_{hex} - \Delta R_t \\ \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta T \end{cases}$$

$$\Delta FR_{ng} = \Delta BFR + \Delta T$$

$$\Delta T = \Delta FR_{ng} - \Delta BFR$$

- ومن هذه العلاقة يتضمن الجزء الثاني من جدول التمويل التغيرات التالية:
- التغيرات في احتياج رأس المال العامل الإجمالي ΔBFR : وينقسم إلى:
 - التغيير في عناصر الاستغلال ΔBFR_{ex} : وتمثل في الفرق بين التغير في استخدامات وموارد الاستغلال.
 - التغيير في عناصر خارج الاستغلال ΔBFR_{hex} : وتمثل في الفرق بين التغير في استخدامات وموارد خارج الاستغلال.
 - التغير في الخزينة الصافية الإجمالية ΔT : وتمثل في الفرق بين التغير في استخدامات وموارد الخزينة.
- وتمثل أيضا الفرق بين التحصيلات و التسديدات:
التغير في الخزينة الصافية الإجمالية $\Delta T =$ التحصيلات - التسديدات³
والجدول التالي يبين مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل:

الجدول رقم (II-17): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng}

1 - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Op Cit,P 187.

3- Ibid ,P 213.

الرصيد (1)-(2)=(3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال: التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
			$A \quad \Delta BFR_{ex}$
			التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينون الآخرون التغير في الدائنون الآخرون
			$B \quad \Delta BFR_{hex}$
			$(A+B=C) \quad \Delta BFR$
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			$D \quad \Delta T$
			$C + D \quad \Delta FR_{ng}$

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

3- تحليل جدول التمويل:

وينطبق عليه نفس قاعدة التوازن المالي حسب التحليل الساكن الوظيفي تقريبا حيث يجب أن يكون التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ويغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي لكي يعطي فائض في التغير في الخزينة.

وتوجد ثلاث حالات للتغير في الخزينة تتمثل فيما يلي:

- التغير في الخزينة أكبر من الصفر ($0 < \Delta T$): في هذه الحالة يكون التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ويغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي، و في هذه الحالة تكون المؤسسة في وضعية مالية حسنة.
- التغير في الخزينة معدوم ($0 = \Delta T$): في هذه الحالة التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي دون فائض، وهي وضعية مثلى.
- التغير في الخزينة أصغر من الصفر ($0 > \Delta T$): في هذه الحالة التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي لا يغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي (التغير في الخزينة سالب).

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول التمويل يعطي تصورا شاملا للخزينة الصافية عن طريق رصيد الخزينة الصافية الإجمالية ولكن لا يبين الدورة التي تسببت في العجز أو الفائض في الخزينة ومن هذا المنطلق جاء جدول التدفقات النقدية لتطوير جدول التمويل عن طريق توضيح الكيفية التي تشكلت بها الخزينة والأنشطة التي تسببت في العجز أو الفائض (الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية).

ويستخدم جدول تدفقات الخزينة في مراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة النقدية¹.
2- مضمون جدول تدفقات الخزينة:
من العلاقة السابقة:

$$\Delta T = \Delta FR_{ng} - \Delta BFR$$

و بالتعويض ΔFR_{ng} حسب الجزء الأول من جدول التمويل نجد :

ΔT التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية =

= ΔFR_{ng} القدرة على التمويل الذاتي للدورة
التنازل عن الاستثمارات
الزيادة في رؤوس الأموال
الزيادة في الديون المالية
توزيع الأرباح
حياسة استثمارات جديدة
استخدامات الدورة -
مصاريف موزعة على عدة دورات
التخفيض في رؤوس الأموال
تسديد الديون المالية -

ΔBFR التغيير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
وبترتيب كل من موارد واستخدامات الدورة حسب الأنشطة نحصل على:
التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية =
القدرة على التمويل الذاتي للدورة

(1) صافي تدفقات خزينة الاستغلال (1) - التغيير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي

+
(2) صافي تدفقات خزينة الاستثمار (2) - حيازة استثمارات جديدة

+
(3) صافي تدفقات خزينة التمويل (3) - الزيادة في رؤوس الأموال
-التخفيض في رؤوس الأموال
توزيع الأرباح
+الزيادة في الديون المالية

1 - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

- تسديد الديون المالية

وتصبح العلاقة السابقة للتغير في الخزينة كما يلي¹:

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية = صافي تدفقات خزينة الاستغلال + صافي تدفقات خزينة الاستثمار + صافي تدفقات خزينة التمويل

• ويمكن حساب صافي تدفقات خزينة الاستغلال بطرق مختلفة وذلك بتفكيك القدرة على التمويل الذاتي وذلك كما يلي:

✓ بواسطة فائض الإجمالي للاستغلال و فائض خزينة الاستغلال:

القدرة على التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال + نواتج أخرى متعلقة بالاستغلال - أعباء أخرى متعلقة بالاستغلال

وبتعويض القدرة على التمويل الذاتي بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال نجد:

صافي تدفقات خزينة الاستغلال =

الفائض الإجمالي للاستغلال
+ نواتج أخرى متعلقة بالاستغلال
- أعباء أخرى متعلقة بالاستغلال

- التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي

و فائض خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال - التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي²

وعليه تصبح صافي تدفقات خزينة الاستغلال كما يلي³:

الفائض الإجمالي للاستغلال

- التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي

= فائض خزينة الاستغلال

+ نواتج أخرى متعلقة بالاستغلال

- أعباء أخرى متعلقة بالاستغلال

= صافي تدفقات خزينة الاستغلال

✓ بواسطة النتيجة الصافية: وهي الطريقة المتبعة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر (جدول سيولة الخزينة - الطريقة غير المباشرة).

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات

وعليه تصبح صافي تدفقات خزينة الاستغلال كما يلي⁴:

النتيجة الصافية

1- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, op cit, P 223 .

2- Charles-Henri d'Arcimoles, Jean-Yves Saulquin, **finance appliquée**, Vuibert, 4 ed, France,2006, p 131.

3 -Ibid, p 138.

4- Ibid, p 137.

$$+ \text{الاهتلاكات والمؤونات}$$

$$- \text{التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي}$$

$$= \text{صافي تدفقات خزينة الاستغلال}$$

أما حسب جدول سيولة الخزينة - الطريقة المباشرة - فاعتمد النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر في حساب صافي تدفقات الخزينة المتأتية من عملية الاستغلال على الفرق بين التحصيلات والتسديدات الخاصة بدورة الاستغلال. و بتجميع هذه المعطيات في جدول نحصل على جدول تدفقات الخزينة.

الجدول رقم (II-18): جدول تدفقات الخزينة

N+2	N+1	N	التدفقات المالية
			القدرة على التمويل الداتي -التغير في احتياجات رأس المال العامل = خزينة الاستغلال أ
			التنازل عن الاستثمارات -حيازة الاستثمارات خزينة الاستثمار ب
			الرفع في الأموال الخاصة -مكافآت رأس المال خزينة الاموال الخاصة ج
			قرروض جديدة -تسديد القروض خزينة الاستدانة د
			خزينة التمويل ه = ج+د
			الخزينة الاجمالية و = أ+ب+هـ

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

وهناك العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها¹، و نجد من بينها جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر.

1- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الجدول رقم (19-II): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

N-1	N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيببات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيببات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 35

الجدول رقم (20-II): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة

			- تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تثبيبات تحصيلات التنازل عن تثبيبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة

2009، ص 36

3- تحليل جدول تدفقات الخزينة:

إذا كان صافي تدفقات الخزينة لكل دورة (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) موجب هذا يدل على وجود فائض في الخزينة لكل دورة، أما إذا كان سالبا هذا يدل على وجود عجز في الخزينة لكل دورة، أما إذا كان معدوما هذا يدل على عدم وجود فائض ولا عجز في الخزينة لكل دورة، وهذا ما يبين صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز في التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

وعلى العموم فإن المؤسسة تسعى إلى تعظيم تحصيلات الاستغلال وتدنية نفقات الاستغلال المدفوعة من أجل الحصول على صافي تدفقات خزينة الاستغلال موجب والذي يستعمل في تغطية نفقات الاستثمار.

ويمثل الفارق بين فائض خزينة الاستغلال ونفقات الاستثمار رصيد فائض الخزينة المتاح قبل الضريبة، إذا كان موجبا فيؤشر ذلك على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على السيولة النقدية المتولدة أساسا من ممارسة النشاط الرئيسي، أما إن كان سالبا فذلك يدل على وجود احتياجات مالية يجب تغطيتها من موارد مالية خارجية وهو الدور الذي تلعبه دورة التمويل¹. وإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذه الاحتياجات من دورة التمويل يعني ذلك وجود فائض في الخزينة.

خاتمة الفصل الثاني:

يعتبر التحليل المالي أداة رئيسية لدراسة القوائم المالية من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ومن خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل فإن الوضعية المالية للمؤسسة تكون جيدة عندما تحقق مردودية جيدة (مردودية مالية، مردودية اقتصادية) دون تعرضها إلى الأخطار المرتبطة بنشاطها أو تدنية احتمال وقوعها إلى أدنى المستويات، حيث تتمثل هذه الأخطار في خطر الاستغلال والذي يحدث تأثيرا سلبيا على كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، والخطر المالي الناتج عن ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة والذي يحدث تأثيرا سلبيا على المردودية المالية، وخطر الإفلاس وهو أخطر ما يمكن أن تواجهه المؤسسة لأنه يؤدي بها إلى احتمال زوالها وتصفيتها بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية.

1- نفس المرجع السابق، ص 143.

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين إلى عرض للقوائم المالية والأسس النظرية لتحليلها من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما للتعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قالمة وهي شركة ذات أسهم " EPE/EDIMMA/SPA/GUELMA " باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التقديم بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة، وذلك باستخدام المؤشرات المالية السابقة الذكر.

المبحث الأول: التقديم لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قالمة

EPE/EDIMMA/SPA/GUELMA

المطلب الأول: ماهية مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي

أولاً: نشأة وتطور المؤسسة

نشأة هذه المؤسسة نتيجة إعادة الهيكلة التنظيمية للمكتب الوطني للمعدات الزراعية المنشأة في أفريل 1969، حيث أنشأت كشركة عمومية محلية للولاية وذلك في سنة 1987. وفي عام 1997 وبموجب القرار رقم 150 للشركة تحولت إلى "المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة الأسهم".

وفي عام 2008 تم تغيير تسمية الشركة لتصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة أسهم المسماة "مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بقالمة EDIMMA GUELMA" التابعة للمؤسسة العمومية الاقتصادية شركة الأسهم المسماة "مؤسسة تسيير الإيديمات باختصار م.ع.ا.ش.ت.ا.ش.أ." "EPE/EGE/SPA"

وقد واجهت هذه الشركة سابقا ظروفًا خاصة تميزت بضعف في التسيير، وأمام هذا الوضع كان استمرار الشركة ضرورة مشكوك في تحقيقها لذلك كان على مؤسسيها رفع عدة تحديات لضمان بقائها.

ثانياً: التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ: 44.170.000,00 دج، ويرتكز نشاطها في بيع عتاد الري وقطع الغيار وتجديد وصيانة العتاد الفلاحي وتقديم الخدمات ، وبصفة شاملة كافة العمليات التجارية، المالية، الصناعية، المنقولة والعقارية المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الشركة أو بموضوع آخر مماثل.

ويوجد مقرها داخل إقليم ولاية قالمة على بعد 2 كلم طريق سدراتة، والتي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 26935 م² منها 3956 م² أراضي مبنية، ولها وحدتين تابعين لها في بلديتين بنفس الولاية باعتبارهما منطقتين فلاحيتين بالدرجة الأولى هما:

- مقر بوادي الزناتي مساحته تقدر بـ: 9277 م² منها 2123 م² مبنية.
- مقر بعين رقادة يحتوي على مساحة قدرها 2260 م².

كما تستخدم 19 عاملاً موزعين على المصالح حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (III-21): جدول توزيع العمال على المصالح

العمال			
المصالح	إطار	فني (تقني)	أعوان منفذين
			المجموع

1	-	-	1	الرئيس المدير العام
10	2	8	-	مصلحة الادارة
2	1	-	1	مصلحة المالية والمحاسبة
2	2	-	-	مصلحة قطع الغيار
1	1	-	-	مصلحة التجهيز
3	2	1	-	مصلحة الصيانة
19	8	9	2	المجموع
100 %	% 42	% 47	% 11	نسب الموظفين

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة.

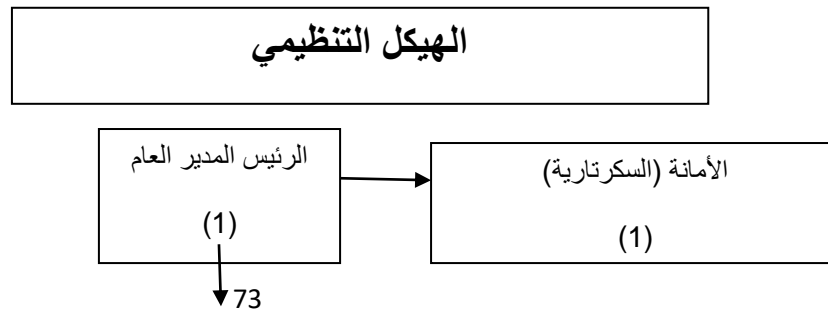
من ضمن مجموع العمال يوجد 4 عمال موظفين في إطار عقود ما قبل التشغيل، 2 في مصلحة الإدارة، 1 في مصلحة المالية والمحاسبة، 1 في مصلحة التجهيز.

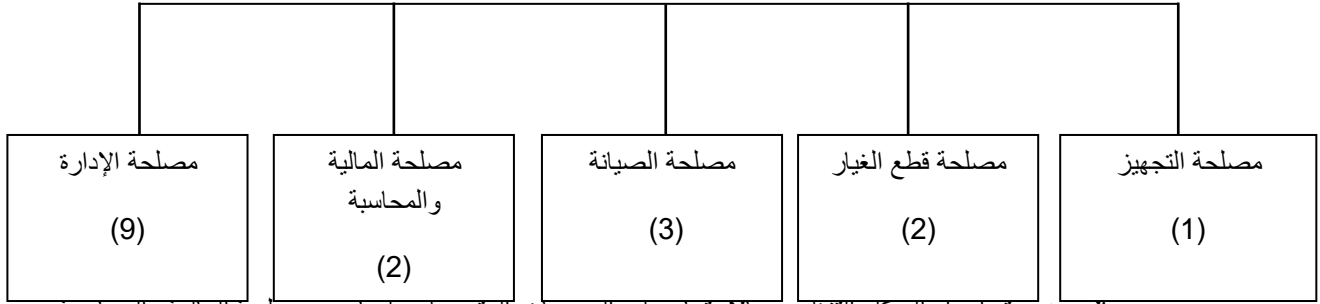
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووظائف مختلف المصالح

أولاً: الهيكل التنظيمي

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال المخطط الموالي وذلك بعد جمع المعلومات المتعلقة به من مصلحة المالية والمحاسبة بغرض تكوين فكرة عن المؤسسة محل الدراسة:

الشكل رقم (III-03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة





المصدر: تم إعداد الهيكل التنظيمي بالاعتماد على المعومات المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة.

ثانياً: وظائف مصالح المؤسسة

- الرئيس المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.
- الأمانة (السكرتارية): القيام بالعمليات العادية للسكرتارية، من تسيير للبريد والحفاظ على الوثائق الخاصة بالإدارة العامة واستقبال كل المكالمات الداخلية والخارجية.
- مصلحة الإدارة: تقوم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالتسيير الإداري للمستخدمين من ترقية، وتوظيف، ومراقبة أجور العمال... الخ، وتكوين العمال وتوجيههم من أجل تحسين مستواهم المهني وتسيير العلاقات بين مختلف نشاطات العاملين بالمؤسسة، كما تقوم بتوفير الظروف الملائمة للعمل وتقديم مختلف الخدمات العامة من نقل للعمال، وكذا تسيير عتاد النقل والحرص على تنظيف محيط المؤسسة.
- مصلحة الصيانة: تقوم هذه المصلحة بمايلي:
 - مراقبة المعدات وصيانة الوسائل.
 - تطبيق وسائل الأمن للتشغيل و الصيانة في مختلف أنشطتها.
 - المشاركة مع الإدارة العامة في وضع خطة الصيانة الدورية والطارئة.
 - إجراء تقييم دوري سنوي للأجهزة واقتراح الحلول المناسبة لتحسين أدائها.
 - مطابقة نوعية قطع الغيار ومواد وأدوات العمل المشتراة لأعمال التشغيل والصيانة.

- إصدار نشرة إحصائية فنية شهرية ودورية تنظم كافة نشاطات التشغيل والصيانة.
- توفير أنظمة الحماية للمعدات للتأكد من سلامة العاملين.
- مصلحة قطع الغيار: تقوم هذه المصلحة بما يلي:
 - القيام بكافة الأعمال التجارية الخاصة بشراء وبيع كافة أنواع قطع الغيار.
 - الإشراف ومتابعة مخزون قطع الغيار.
 - متابعة وتحديد طلبات قطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة.
 - مصلحة التجهيز: تقوم هذه المصلحة بما يلي:
 - القيام بكافة الأعمال التجارية الخاصة بشراء وبيع كافة أنواع العتاد الفلاحي.
 - الإشراف ومتابعة مخزون العتاد الفلاحي.
 - تجهيز مصالح المؤسسة بالعتاد والأدوات الخاصة بالتسيير.
 - مصلحة المالية والمحاسبة: تقوم هذه المصلحة بما يلي:
 - تسيير الموارد المالية ومحاسبة الوحدة.
 - إدارة ومراقبة الحركات المالية
 - صرف السيولة النقدية عن طريق البنك أو الصندوق.
 - إعداد وتحضير ميزانية مختلف الأقسام وكذا الميزانية العامة للمؤسسة في الآجال القانونية.
 - تحليل المعلومات المحاسبية.
 - تسجيل كل التدفقات المالية وجميع الحركات التي تحدث على مستوى موارد ونفقات المؤسسة باستخدام دفاتر محاسبية.
 - فحص كل العمليات الخاصة بدفع وتحصيل مستحقات المؤسسة من قبل العملاء والموردون قبل تسجيلها محاسبيا.
 - تطبيق السياسات المالية للمؤسسة.
 - تنظيم وترتيب وحفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير، وصول استلام...)

المطلب الثالث: الأطراف المتعاملة مع المؤسسة

أولاً: الموردون

- مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي عنابة (EDIMMA Annaba): تقوم ببيع كل ما يتعلق بالعتاد الفلاحي.
- المؤسسة الوطنية لإنتاج بطاريات السيارات (ENPEC sétif): تقوم ببيع كل أنواع البطاريات، وكذلك قطع غيار كل من الجرارات وآلات الحصاد وآلة الحش وآلة الضغط.
- مؤسسة تسويق المعدات والآلات الفلاحية قسنطينة (PMAT Constantine): هي مؤسسة رائدة في السوق تنتج المعدات والآلات الفلاحية بمخلف أنواعها وتقوم بالبيع بالجملة.

- مؤسسة صناعة الأدوات الفلاحية الروبية (MAGI Rouiba).
- مؤسسة صناعة الجرارات الفلاحية (ETRAG).
- مؤسسة صناعة مضخات الري (POVAL POMPES).
- مؤسسة صناعة أنابيب الري المحوري (أنابيب برج بوعريريج): تقوم ببيع الأنابيب وقطع الغيار للري لمؤسسة.
- مؤسسة (SAREL CICS Alger): تقوم ببيع كل المعدات الفلاحية للحراث والحصاد.
- التاجر (HADER BACH Salim).

ثانياً: العملاء

- زبائن عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تعمل هذه الوكالة التي أنشأت في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطل الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، من خلال منح:
 - مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
 - امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
 - الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).
- زبائن عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تعمل هذه الوكالة على تطبيق وتجسيد ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية، من المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز، والمتمثلة في:
 - سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.
 - قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 400.000 دج بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %.

- زبائن عن طريق الدعم من الديوان الوطني للبذور والأدوية الفلاحية CCLS: يعمل هذا الديوان على منح قرض بدون فائدة للفلاحين الذين يرغبون في توسيع نشاطهم حيث يستفيد المعني بوصول تسليم من CCLS ويتقدم به إلى المؤسسة وتسلم له العتاد وتحصل المؤسسة مستحقاتها من CCLS.
- زبائن عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: يعمل هذا الصندوق على منح قروض مسقفة بمبلغ 10.000.000.00 دج (مليار سنتيم) للأشخاص الذين يتراوح سنهم ما بين 30 و 50 سنة لإنجاز مشاريعهم.
- زبائن عاديون: وتتعامل معهم المؤسسة عن طريق الدفع الفوري.

• المؤسسات التابعة للدولة: تتعامل معها المؤسسة عن طريق الدين حيث لا يتجاوز 3 أشهر مع إبرام دفتر الشروط.

ويمثل الزبائن المدعمن من وكالات ANSEJ، ANGEM، CCLS، CNAC أهم الزبائن التي تتعامل معهم المؤسسة حيث يمثلون حوالي 90% من مجموع الزبائن.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة

- تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- تحقيق الربح.
- كسب مكانة رائدة في السوق.
- الحفاظ على إبقاء نشاط المؤسسة.
- توفير مناصب شغل والمساهمة في القضاء على البطالة.
- تكوين وتدريب العمال المبتدئين وتلقيهم خبرات ومهارات جديدة ورسكلة القدامى.
- تلبية احتياجات السوق المحلي.
- ضمان مستوى مقبول من النتائج باعتبار العمال المستفيدين الأوائل من نشاطها ويتقاضون أجور تضمن لهم تلبية حاجتهم.
- السهر على تنظيم وتماسك العمال.
- توفير تأمينات للعمال تتمثل في التأمينات الاجتماعية.

المبحث الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم المردودية والمخاطر المترتبة عنها
المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (III-22): جدول حسابات النتائج

التغير 2012		التغير 2011		2012	2011	2010	البيان
النسبة %	المبلغ (دج)	النسبة %	المبلغ (دج)				
105%	45 385 715,91	159%	26 575 475,80	88 703 036,70	43 317 320,79	16 741 844,99	رقم الأعمال تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة و قيد الصنع الانتاج المثبت إعانات الاستغلال
105%	45 385 715,91	159%	26 575 475,80	88 703 036,70	43 317 320,79	16 741 844,99	1- إنتاج السنة المالية
94%	33 318 463,34	166%	22 107 456,88	68 704 004,77	35 385 541,43	13 278 084,55	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
122%	2 200 759,74	-6%	- 118 388,37	4 007 362,15	1 806 602,41	1 924 990,78	
96%	35 519 223,08	145%	21 989 068,51	72 711 366,92	37 192 143,84	15 203 075,33	2- استهلاك السنة المالية
161%	9 866 492,83	298%	4 586 407,29	15 991 669,78	6 125 176,95	1 538 769,66	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
39%	2 937 486,08	-12%	- 1 022 676,02	10 556 210,10	7 618 724,02	8 641 400,04	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
88%	901 012,35	183%	659 431,27	1 920 031,74	1 019 019,39	359 588,12	
-240%	6 027 994,40	-66%	4 949 652,04	3 515 427,94	- 2 512 566,46	- 7 462 218,50	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
497%	5 407 831,20	-86%	- 6 833 978,57	6 495 043,63	1 087 212,43	7 921 191,00	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
452%	695 067,95	-81%	- 652 962,62	848 727,59	153 659,64	806 622,26	
-54%	- 3 403 255,70	972%	5 692 023,50	2 874 339,03	6 277 594,73	585 571,23	
-71%	- 6 174 439,47		8 756 627,33	2 582 187,86	8 756 627,33		
885%	7 969 573,88	-196%	1 833 239,92	8 869 592,81	900 018,93	- 933 220,99	5- النتيجة العملياتية
	-		-				المنتجات المالية الأعباء المالية
	200 087,34		-	200 087,34			
	- 200 087,34		-	- 200 087,34	-	-	6- النتيجة المالية
863%	7 769 486,54	-196%	1 833 239,92	8 669 505,47	900 018,93	- 933 220,99	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	-		-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
	- 405 206,00		-	- 405 206,00			
84%	44 619 107,64	116%	28 498 124,56	97 780 268,19	53 161 160,55	24 663 035,99	
70%	36 444 415,10	104%	26 664 884,64	88 705 556,72	52 261 141,62	25 596 256,98	
908%	8 174 692,54	-196%	1 833 239,92	9 074 711,47	900 018,93	- 933 220,99	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-100%	- 398 056,67		398 056,67		398 056,67		العناصر غير العادية -المنتجات (يطلب تبيانها) العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب تبيانها)
389%	1 283 592,06		330 044,00	1 613 636,06	330 044,00		
-2473%	- 1 681 648,73		68 012,67	- 1 613 636,06	68 012,67	-	9- النتيجة غير العادية
671%	6 493 043,81	-204%	1 901 252,59	7 461 075,41	968 031,60	- 933 220,99	10- النتيجة الصافية للسنة المالية
	-		-				حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
	-		-				11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج المدرج في الملاحق.

نلاحظ من الجدول رقم (III-22) المبين أعلاه مايلي:

1- رقم الأعمال: رقم الأعمال في تزايد من سنة إلى أخرى والمتكون من مبيعات العتاد وعتاد الري الصغير (P.Hydraulique)، وقطاع الغيار المتمثل في البطاريات (Batteries) والعجلات المطاطية (Pneumatiques) بكل أنواعها وقطع الغيار الأخرى، وتقديم الخدمات (Présentation de service) المتمثلة في أعمال الصيانة.

والجدول التالي يوضح تفاصيل رقم الأعمال المحقق لكل سنة:

الجدول رقم (III-23): جدول يوضح تفاصيل رقم الأعمال

2012		2011		2010		البيان
النسبة %	المبلغ (دج)	النسبة %	المبلغ (دج)	النسبة %	المبلغ (دج)	
92,33%	81 895 684,99	83,07%	35 981 860,27	60,09%	10 060 908,93	مبيعات العتاد و عتاد الري الصغير
6,21%	5 507 986,84	12,56%	5 440 897,92	25,46%	4 261 786,41	بيع قطاع الغيار (بطاريات ،عجلات مطاطية،...)
1,46%	1 299 364,87	4,37%	1 894 562,60	14,45%	2 419 149,65	تقديم الخدمات
100%	88 703 036,70	100%	43 317 320,79	100%	16 741 844,99	رقم الاعمال

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة والمدرجة في الملاحق.

يلاحظ بأن مبيعات العتاد والعتاد الصغير للري تمثل النسبة الكبيرة من مجموع المبيعات في كل السنوات وهي في ارتفاع كبير وهذا راجع إلى الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين من أجل اقتناء هذا النوع من العتاد ونلاحظ كذلك ارتفاع في بيع قطاع الغيار ولكن ليس بحجم ارتفاع مبيعات العتاد، بينما نلاحظ انخفاض في رقم الأعمال الناجم عن تقديم الخدمات، ومن هنا نستنتج بأن الارتفاع في رقم الأعمال ناتج عن الارتفاع الكبير في مبيعات العتاد والعتاد الصغير للري.

2- القيمة المضافة:

تحقيق قيمة مضافة إيجابية في السنوات الثلاثة وهي في نمو متزايد من سنة إلى أخرى حيث قدر معدل نمو القيمة المضافة بـ 298% سنة 2011 و 161% سنة 2012، وهذا يدل على النمو الاقتصادي للمؤسسة، ويعود السبب في ذلك إلى تحقيق معدل نمو انتاج السنة المالية والمتمثل كله في رقم الأعمال الذي قدر بـ 159% سنة 2011 و بـ 105% سنة 2012 يفوق معدل نمو استهلاكات السنة المالية الذي قدر بـ 145% سنة 2011 و بـ 96% سنة 2012، وهذا ما يفسر أن المؤسسة رفعت من تحكمها في الاستهلاكات الوسيطة مقارنة بالمبيعات المحققة خلال هتين السنتين.

3- الفائض الاجمالي للاستغلال:

عدم تحقيق فائض إجمالي للاستغلال في كل من سنة 2010 و 2011 وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطيع أن تغطي كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم بالقيمة المضافة التي حققتها خلال هتين السنتين، وهذا يدل على ضعف أداء المؤسسة، لكن تحسن

الوضع في سنة 2012 حيث تم تحقيق فائض إجمالي للاستغلال، وهذا راجع إلى أن المؤسسة استطاعت أن تغطي كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم بالقيمة المضافة التي حققتها خلال هذه السنة، الشيء الذي يدل على تحسن أداء المؤسسة في هذه السنة. ويلاحظ أيضا نمو الفائض الإجمالي للاستغلال خلال السنوات الثلاثة حيث قدر معدل النمو سنة 2011 بـ 66% وسنة 2012 بـ 240% وهذا ما يؤكد على أن المؤسسة تعمل على تحسين أدائها.

4- النتيجة العملية:

النتيجة العملية المحققة سنة 2010 خسارة بالرغم من الارتفاع في المنتجات العملية الأخرى بسبب التنازل عن تسيّبات وهذا نتيجة لعدم تحقيق فائض إجمالي للاستغلال في تلك السنة.

في سنة 2011 ونتيجة لنمو الفائض الإجمالي للاستغلال بـ 66% مع عدم تحقيق فائض إجمالي للاستغلال واسترجاع خسائر القيمة والمؤونات وبسبب الارتفاع الكبير في مخصصات الاهلاكات والمؤونات تم تحقيق نتيجة عملية ربح ولكن تبقى ضعيفة نوعا ما وبمعدل نمو قدره 196%.

وفي سنة 2012 ونتيجة لتحقيق فائض إجمالي للاستغلال والارتفاع في المنتجات العملية الأخرى بسبب التنازل عن تسيّبات وكذا قيام المؤسسة بتأجير قطعتين أرضيتين لتاجر يقوم ببيع عتاد البناء ومخزن لشركة المياه "إفري" لتخزين الماء المعدني، واسترجاع خسائر القيمة والانخفاض في مخصصات الاهلاكات والمؤونات تم تحقيق نتيجة عملية جيدة وبمعدل نمو قدره 885%.

5- النتيجة غير العادية:

تتمثل العناصر غير العادية (المنتجات) لسنة 2011 في أجور الموظفين في إطار تشغيل الشباب المقبوضة من طرف مديرية تشغيل الشباب أما الأعباء فتتمثل في خسائر نزع الملكية (نزاع حول ملكية جرار).

وتتمثل العناصر غير العادية (الأعباء) لسنة 2012 في تلف مخزون من البضائع.

6- النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية لسنة 2010 هي نفسها النتيجة العملية وذلك لعدم وجود نتيجة مالية ولا ضرائب

على النتائج ولا نتيجة غير عادية.

والنتيجة الصافية لسنة 2011 تتمثل في النتيجة العملية والنتيجة غير العادية وذلك لعدم وجود نتيجة مالية ولا ضرائب على النتائج حيث حققت نمو يقدر بـ 204%.

أما النتيجة الصافية لسنة 2012 انخفضت عن النتيجة الصافية للأنشطة العادية بسبب النتيجة غير العادية السالبة ومع هذا حققت نمو يقدر بـ 671%، وهذا يبين بأن المؤسسة في تحسن مستمر.

المطلب الثاني: تقييم المردودية

أولا: المردودية الاقتصادية

1- حساب المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية
= معدل دوران الأصول الاقتصادية × معد الربحية الاقتصادية

الجدول رقم (III-24): جدول حساب المردودية الاقتصادية

2012	2011	2010	البيان
8 869 592,81	900 018,93	- 933 220,99	النتيجة العملياتية بعد الضريبة
66 446 697,05	60 291 957,81	65 669 601,78	الأصول الاقتصادية
88 703 036,70	43 317 320,79	16 741 844,99	رقم الأعمال
1,33	0,72	0,25	معدل دوران الأصول الاقتصادية (مرة)
10,00%	2,08%	-5,57%	معدل الربحية الاقتصادية
13,35%	1,49%	-1,42%	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و جدول حساب الأصول الاقتصادية.

حيث :

- الأصول الاقتصادية = التثبيات + احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
- الجدول رقم (III-25): جدول حساب الأصول الاقتصادية (1)

2012	2011	2010	البيان
79 727 209,30	83 986 613,61	83 986 613,61	التثبيات
- 13 280 512,25	- 23 694 655,80	- 18 317 011,83	احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
66 446 697,05	60 291 957,81	65 669 601,78	الأصول الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

- الأصول الاقتصادية = الأموال الخاصة + الديون المالية الصافية + المؤونات للأعباء
الخصوم غير الجارية

الجدول رقم (III-26): جدول حساب الأصول الاقتصادية (2)

2012	2011	2010	البيان
66 073 968,29	61 913 142,41	63 653 939,51	الأموال الخاصة
4 468 543,93	2 754 705,96	2 353 532,50	المؤونات للأعباء الخصوم غير الجارية
- 4 095 815,17	- 4 375 890,56	- 337 870,23	الديون المالية الصافية

66 446 697,05	60 291 957,81	65 669 601,78	الأصول الاقتصادية
---------------	---------------	---------------	-------------------

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

- الأموال الخاصة = رؤوس الأموال + الإهلاكات وخسائر القيمة.
 - الديون المالية الصافية = الديون المالية طويلة الأجل + خزينة الخصوم - خزينة الأصول.
 - المؤونات للأعباء الخصوم غير الجارية تتمثل في: مؤونة منحة التقاعد حساب رقم 153 والمؤونات الأخرى للأعباء (العطل السنوية) حساب رقم 158.
 - معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال ÷ الأصول الاقتصادية.
 - معد الربحية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة ÷ رقم الأعمال.
- 2- تحليل المردودية الاقتصادية:

- المردودية الاقتصادية لسنة 2010 سالبة حيث قدرت بـ -1.42%، وذلك بسبب النتيجة العملياتية السالبة، أما في سنة 2011 ارتفعت إلى 1.49% محققة زيادة قدرها 91.2% مقارنة بسنة 2010، و في سنة 2012 ارتفعت إلى 13.35% محققة زيادة قدرها 11.86% مقارنة بسنة 2011 .

- معدل دوران الأصول منخفض ولكن في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أن المؤسسة تبذل في جهد في تغطية أصولها بالمبيعات التي تحققها.
- معدل الربحية في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث في سنة 2011 كل دينار واحد مستثمر في المؤسسة يحقق ربح قدره 0.0208 دج، وفي سنة 2012 كل دينار مستثمر في المؤسسة يحقق ربح قدره 0.1 دج .

و هذا يوضح بأن المردودية الاقتصادية للمؤسسة في تحسن مستمر من سنة إلى أخرى.

ثانيا: المردودية المالية

المردودية المالية = النتيجة الصافية للأنشط العادية ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (III-27): جدول حساب المردودية المالية

2012	2011	2010	البيان
9 074 711,47	900 018,93	- 933 220,99	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
66 073 968,29	61 913 142,41	63 653 939,51	الأموال الخاصة
13,73%	1,45%	-1,47%	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة والمدرجة في الملاحق.

نلاحظ بأن المردودية المالية تساوي تقريبا المردودية الاقتصادية وذلك لانعدام الاستدانة التي تؤدي إلى انعدام الرافعة المالية وبالتالي انعدام أثر الرفع المالي، حيث يكمن الاختلاف الطفيف الحاصل في دمج صافي الخزينة ضمن الديون المالية الصافية.

المطلب الثالث: خطر الاستغلال و الخطر المالي.

حسب البيانات المتوفرة لدينا عن المؤسسة يمكن حساب خطر الاستغلال الذي يساوي الخطر المالي نتيجة لانعدام الاستدانة بواسطة معامل الحساسية حيث كلما ارتفع معامل الحساسية كلما دل ذلك على ارتفاع الخطر والعكس صحيح.

معامل الحساسية = (التغير في النتيجة العملية ÷ النتيجة العملية N-1) ÷ (التغير في رقم الأعمال ÷ رقم الأعمال N-1)

= معدل التغير في النتيجة العملية ÷ معدل التغير في رقم الأعمال

الجدول رقم (III-28): جدول حساب معامل الحساسية

البيان	2009	2010	2011	2012
رقم الاعمال النتيجة	44 788 885,47	16 741 844,99	43 317 320,79	88 703 036,70
العملية	- 468 715,05	- 933 220,99	900 018,93	8 869 592,81
معامل الحساسية		-158,26%	-123,75%	845,13%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

معامل الحساسية لسنة 2012 مرتفع كثيرا بسبب الارتفاع الكبير في معدل التغير في النتيجة العملية المقدر بـ 885% والارتفاع الطفيف في معدل التغير في رقم الأعمال المقدر بـ 105% وهذا يدل على ارتفاع خطر الاستغلال، بينما في سنة 2011 منخفض بسبب الارتفاع في معدل التغير في النتيجة العملية المقدر بـ 196% والارتفاع في معدل التغير في رقم الأعمال المقدر بـ 159%.

المبحث الثالث: التحليل الساكن والديناميكي (مع حوصلة النتائج النهائية)

المطلب الأول: الميزانية المالية والوظيفية

أولا: الميزانية المالية

1- بناء الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (III-29): الميزانية المالية المختصرة

2012		2011		2010		الاصول
النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	
54,52%	42 503 195,41	58,00%	42 057 845,47	60,12%	42 559 561,23	الاصول الثابتة الاصول غير (الجارية)

45,48%	35 458 933,99	42,00%	30 461 677,82	39,88%	28 233 125,42	الأصول المتداولة (الأصول الجارية)
100%	77 962 129,40	100%	72 519 523,29	100%	70 792 686,65	مجموع الأصول
2012		2011		2010		الخصوم
النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	
19,80%	15 435 844,13	3,14%	2 274 238,17	1,28%	905 033,11	الأموال الدائمة
14,07%	10 967 300,20	-0,66%	- 480 467,79	-2,05%	- 1 448 499,39	الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية
5,73%	4 468 543,93	3,80%	2 754 705,96	3,32%	2 353 532,50	الديون القصيرة الأجل
80,20%	62 526 285,27	96,86%	70 245 285,12	98,72%	69 887 653,54	(الخصوم الجارية)
100%	77 962 129,40	100%	72 519 523,29	100%	70 792 686,65	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة والمدرجة في الملاحق.

2- تحليل الميزانية المالية

(أ) التحليل بواسطة رأس المال العامل سيولة:

الجدول رقم (III-30): جدول حساب رأس المال العامل

2012	2011	2010	البيان
15 435 844,13	2 274 238,17	905 033,11	الأموال الدائمة
42 503 195,41	42 057 845,47	42 559 561,23	-الأصول الثابتة
- 27 067 351,28	- 39 783 607,30	- 41 654 528,12	=رأس المال العامل (من أعلى الميزانية)
35 458 933,99	30 461 677,82	28 233 125,42	الأصول المتداولة
62 526 285,27	70 245 285,12	69 887 653,54	-الديون القصيرة الأجل
- 27 067 351,28	- 39 783 607,30	- 41 654 528,12	=رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سيولة سالب للسنوات الثلاث وهذا ما يدل على مايلي:

- عدم تحقيق التوازن المالي الطويل المدى (أعلى الميزانية) أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وهذا راجع إلى تآكل الأموال الخاصة نتيجة الخسائر السابقة.
- عدم تحقيق التوازن المالي القصير المدى (أسفل الميزانية) مما يشير إلى أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة استحققاتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة بعد تحويلها إلى سيولة.

ويلاحظ أيضا أن قيمة رأس المال العامل سيولة في تحسن من سنة إلى أخرى بسبب النتيجة الصافية الايجابية المحققة وخصوصا سنة 2012 التي تؤدي إلى زيادة قيمة الأموال الخاصة.

(ب) التحليل بواسطة نسب السيولة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right) \times 100$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \left[\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right] \times 100$$

$$\text{نسبة السيول الحالية} = \left(\frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right) \times 100$$

الجدول رقم (III-31): جدول حساب نسب السيولة

البيان	2010	2011	2012
الأصول المتداولة	28 233 125,42	30 461 677,82	35 458 933,99
المخزونات	1 240 010,05	3 583 137,01	7 892 848,31
خزينة الأصول	456 710,73	4 375 890,56	4 095 815,17
الديون القصيرة الأجل	69 887 653,54	70 245 285,12	62 526 285,27
نسبة السيولة العامة	40,40%	43,36%	56,71%
نسبة السيولة المختصرة	38,62%	38,26%	44,09%
نسبة السيولة الحالية	0,65%	6,23%	6,55%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- نسبة السيولة العامة للسنوات الثلاث أقل من الحد الأدنى وهو 100%، وهذا ما يبين عدم تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل أي أن جزء من الديون القصيرة الأجل تمول جزء من الأصول الثابتة، ونلاحظ كذلك تطورها وتحسنها من عام إلى آخر، فالزيادة المحققة عام 2011 تقدر بـ 2.96% ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة الخزينة المعتبرة وزيادة المخزونات، أما الزيادة المحققة عام 2012 تقدر بـ 13.35% ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة المخزونات المعتبرة وانخفاض الديون القصيرة.
- نسبة السيولة المختصرة للسنوات الثلاث تجاوزت الحد الأدنى وهو 30% وأقل من الحد الأقصى وهو 50%، وهذا ما يبين قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة منقوص منها المخزون، ونلاحظ كذلك تطورها وتحسنها من عام إلى آخر.
- نسبة السيولة الحالية للسنوات الثلاث أقل من الحد الأدنى وهو 20%، وهي جد ضعيفة وخاصة إذا حان أجل تسديد الديون القصيرة الأجل، وبالرغم من تطورها وتحسنها من عام إلى آخر بقيت هذه النسبة غير مقبولة.

(ت) التحليل بواسطة نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{مجموع الديون} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

الجدول رقم (III-32): جدول حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2010	2011	2012
مجموع الديون	72 241 186,04	72 999 991,08	66 994 829,20
الأموال الخاصة	- 1 448 499,39	- 480 467,79	10 967 300,20
مجموع الخصوم	70 792 686,65	72 519 523,29	77 962 129,40
نسبة الاستقلالية المالية	-4987,31%	-15193,52%	610,86%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسة غير مستقلة ماليا في السنوات الثلاث وذلك راجع لكون الأموال الخاصة سالبة في كل من السنتين 2010 و 2011، ومجموع الديون أكبر بكثير من الأموال الخاصة في سنة 2012.

ثانياً: الميزانية الوظيفية

1- بناء الميزانية الوظيفية

الجدول رقم (III-33): الميزانية الوظيفية

2012		2011		2010		الإستخدامات
النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	
59,91%	79 727 209,30	62,25%	83 986 613,61	61,80%	83 986 613,61	الاستخدامات المستقرة
	77 289 097,30		81 953 707,61		81 953 707,61	التثبيات العينية
	2 438 112,00		2 032 906,00		2 032 906,00	التثبيات المالية
40,09%	53 341 588,19	37,75%	50 926 519,88	38,20%	51 908 511,94	الاستخدامات المتداولة
36,79%	48 957 973,02	34,33%	46 312 829,32	36,62%	49 764 001,21	استخدامات الاستغلال
	10 685 365,96		8 957 842,52		9 825 260,02	المخزونات
	34 370 054,01		33 568 479,03		37 145 452,68	الزبائن
	3 902 553,05		3 786 507,77		2 793 288,51	الضرائب
0,22%	287 800,00	0,18%	237 800,00	1,24%	1 687 800,00	استخدامات خارج الاستغلال
	287 800,00		237 800,00		1 687 800,00	المدينون الآخرون

2012		2011		2010		الموارد
النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	النسبة %	المبالغ (دج)	
3,08%	4 095 815,17	3,24%	4 375 890,56	0,34%	456 710,73	استخدامات الخزينة خزينة الأصول
100%	133 068 797,49	100%	134 913 133,49	100%	135 895 125,55	مجموع الاستخدامات
53,01%	70 542 512,22	47,93%	64 667 848,37	48,57%	66 007 472,01	الموارد الدائمة
	10 967 300,20		- 480 467,79		- 1 448 499,39	الأموال الخاصة
	4 468 543,93		2 754 705,96		2 353 532,50	الخصوم غير الجارية
	55 106 668,09		62 393 610,20		65 102 438,90	الاهتلاكات و خسائر قيمة
46,99%	62 526 285,27	52,07%	70 245 285,12	51,43%	69 887 653,54	الموارد المتداولة
45,43%	60 458 292,20	47,41%	63 965 251,65	45,20%	61 428 083,41	موارد الاستغلال
	52 719 959,53		48 456 681,07		48 633 714,27	موردو المخزونات
	2 093 197,03		5 840 909,90		7 871 845,37	الضرائب على رقم الاعمال
	5 645 135,64		9 667 660,68		4 922 523,77	الديون الأخرى
1,55%	2 067 993,07	4,65%	6 280 033,47	6,14%	8 340 729,63	موارد خارج الاستغلال
	-		-		-	الضرائب على النتائج
	625 323,58		4 350 101,25		6 410 797,41	الديون الأخرى خارج الاستغلال
	1 442 669,49		1 929 932,22		1 929 932,22	موردو التثبيتات
0,00%	-	0,00%	-	0,09%	118 840,50	موارد الخزينة
	-		-		118 840,50	خزينة الخصوم
100%	133 068 797,49	100%	134 913 133,49	100%	135 895 125,55	مجموع الموارد

2- تحليل الميزانية الوظيفية

أ) التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم (III-34): جدول حساب مؤشرات التوازن المالي

2012	2011	2010	البيان
70 542 512,22	64 667 848,37	66 007 472,01	الموارد الدائمة
79 727 209,30	83 986 613,61	83 986 613,61	- لاستخدامات المستقرة
- 9 184 697,08	- 19 318 765,24	- 17 979 141,60	= رأس المال العامل الصافي الإجمالي
48 957 973,02	46 312 829,32	49 764 001,21	استخدامات الاستغلال
60 458 292,20	63 965 251,65	61 428 083,41	- موارد الاستغلال
- 11 500 319,18	- 17 652 422,33	- 11 664 082,20	= احتياج في رأس المال العامل للاستغلال
287 800,00	237 800,00	1 687 800,00	استخدامات خارج الاستغلال
2 067 993,07	6 280 033,47	8 340 729,63	- موارد خارج الاستغلال
- 1 780 193,07	- 6 042 233,47	- 6 652 929,63	= احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
49 245 773,02	46 550 629,32	51 451 801,21	الاستخدامات المتداولة - استخدامات الخزينة
62 526 285,27	70 245 285,12	69 768 813,04	- (الموارد المتداولة - موارد الخزينة)

- 13 280 512,25	- 23 694 655,80	- 18 317 011,83	=الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
- 11 500 319,18	- 17 652 422,33	- 11 664 082,20	احتياج في رأس المال العامل للاستغلال +احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
- 1 780 193,07	- 6 042 233,47	- 6 652 929,63	
- 13 280 512,25	- 23 694 655,80	- 18 317 011,83	=الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
4 095 815,17	4 375 890,56	456 710,73	استخدامات الخزينة
-	-	118 840,50	-موارد الخزينة
4 095 815,17	4 375 890,56	337 870,23	=الخزينة الصافية الإجمالية
- 9 184 697,08	- 19 318 765,24	- 17 979 141,60	رأس المال العامل الصافي الاجمالي
- 13 280 512,25	- 23 694 655,80	- 18 317 011,83	-الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
4 095 815,17	4 375 890,56	337 870,23	=الخزينة الصافية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة:

- حققت رأس مال عامل صافي إجمالي سالب للسنوات الثلاث وهذا ما يدل على عدم تحقيق الشرط الأول من شروط التوازن المالي، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استخداماتها المستقرة باستخدام مواردها الدائمة، وهذا راجع إلى تآكل الأموال الخاصة نتيجة الخسائر السابقة، مع ملاحظة أن قيمة رأس المال العامل الصافي الإجمالي تحسن في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بسبب النتيجة الصافية الايجابية المحققة التي تؤدي إلى زيادة قيمة الأموال الخاصة.

- حققت احتياج في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال سالبين للسنوات الثلاث (احتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب)، مما يدل على تحقيق الشرط الثاني من شروط التوازن المالي، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية استخدامات الاستغلال بموارد الاستغلال وتغطية استخدامات خارج الاستغلال.

- حققت خزينة صافية إجمالية موجبة للسنوات الثلاث وهذا ما يدل على تحقيق الشرط الثالث من شروط التوازن المالي، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي السالب أكبر من رأس المال العامل الصافي الاجمالي السالب للسنوات الثلاث الذي يؤدي إلى خزينة موجبة، مع ملاحظة أن قيمة الخزينة الصافية الإجمالية في تحسن من سنة إلى أخرى وخصوصا في سنة 2011.

(ب) التحليل بواسطة النسب:

✓ دوران مخزون البضاعة:

مدة دوران البضاعة = (متوسط المخزون من البضائع ÷ المشتريات السنوية من البضائع)
× 360

عدد دورات المخزون = المشتريات السنوية من البضائع ÷ متوسط المخزون من البضائع

متوسط المخزون من البضائع = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2

المشتريات السنوية من البضائع = المشتريات المستهلكة + مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة

الجدول رقم (III-35): جدول دوران مخزون البضاعة

2012	2011	2010	البيان
8 957 842,52	9 825 260,02	10 143 909,74	مخزون أول المدة
10 685 365,96	8 957 842,52	9 825 260,02	مخزون آخر المدة
68 704 004,77	35 385 541,43	13 278 084,55	المشتريات المستهلكة
9 821 604,24	9 391 551,27	9 984 584,88	متوسط المخزون من البضائع
70 431 528,21	34 518 123,93	12 959 434,83	المشتريات السنوية من البضاعة
50	98	277	مدة دوران البضاعة (يوم)
7,17	3,68	1,30	عدد دورات البضاعة (مرة)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة والمدرجة في الملاحق.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

في سنة 2010 تم بيع البضاعة المشتراة بعد مدة تساوي 277 يوم، وهي مدة كبيرة جدا وهذا ما يؤكد معدل دوران المخزون الضعيف الذي يبين بأن المؤسسة قامت بعملية بيع البضاعة مرة واحدة في السنة، الشيء الذي أدى إلى تحقيق رقم أعمال ضعيف (16.741.844.99 دج).

وفي سنة 2011 تحسنت المدة وأصبحت البضاعة تمكث في المخزن مدة 98 يوم لتباع، وهي مدة مقبولة، حيث قامت المؤسسة خلال هذه السنة تقريبا بـ 4 طلبيات من البضائع وتبيعها في نفس السنة وهذا ما يوضحه الارتفاع في رقم الأعمال الذي أصبح (43.317320.79 دج).

أما في سنة 2012 أصبحت مدة بيع البضاعة المشتراة 50 يوم، وهي مدة جيدة، كما قامت المؤسسة بتجديد مخزونها 7 مرات خلال هذه السنة، وهذا ما يوضحه الارتفاع الكبير في رقم الأعمال مقارنة بالسنتين السابقتين والذي أصبح (88.703.036.70 دج)

وهذا يوضح بأن المؤسسة تحسن في انخفاض مدة أو زيادة عدد دوران المخزون من سنة إلى أخرى.

✓ دوران الزبائن:

مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم ÷ رقم الأعمال) × 360

عدد تحصيلات الزبائن = رقم الأعمال ÷ الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم

الجدول رقم (III-36): جدول دوران الزبائن

2012	2011	2010	البيان
34 370 054,01	33 568 479,03	37 145 452,68	الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم
88 703 036,70	43 317 320,79	16 741 844,99	رقم الأعمال
139	279	799	مدة تحصيل الزبائن (يوم)
2,58	1,29	0,45	عدد تحصيلات الزبائن (مرة)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

في سنة 2010 رقم الأعمال المحقق أقل بكثير من المبالغ المسجلة في حسابات الزبائن، وهذا ما يدل على أنه يوجد زبائن لم يسددوا مستحقاتهم في السنوات الماضية، وهذا ما أدى إلى الارتفاع الكبير في مدة تحصيل الزبائن والمقدرة بـ 799 يوم (أكثر من سنتين)، وهي مدة كبيرة جدا وليست في صالح المؤسسة لأنها بحاجة إلى سيولة لمواجهة ديونها عند وصول تاريخ استحقاقها.

وفي سنة 2011 أصبحت 279 يوم، وذلك بسبب الارتفاع في رقم الأعمال والانخفاض في حسابات الزبائن نتيجة تحصيل بعض الزبائن، ورغم ذلك تبقى المدة طويلة.

أما في سنة 2012 أصبحت المدة 139 يوم وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في رقم الأعمال مقارنة بحسابات الزبائن المسجلة في هذه السنة وهي مدة مقبولة نوعا ما بشرط أن تكون مدة تسديد الموردون أكبر منها، وهذا يوضح بأن المؤسسة تحصل في مستحقاتها من الزبائن الذين تعاملت معهم سابقا وأصبحت لا تتعامل بـ الائتمان إلا مع المؤسسات العمومية.

✓ دوران الموردون:

مدة تسديد الموردون = (موردو المخزونات و الحسابات المرتبطة بهم ÷ المشتريات السنوية) × 360

عدد دورات الموردون = المشتريات السنوية ÷ موردو المخزونات و الحسابات المرتبطة بهم

الجدول رقم (III-37): جدول دوران الموردون

2012	2011	2010	البيان
52 719 959,53	48 456 681,07	48 633 714,27	موردو المخزونات والحسابات المرتبطة بهم
70 431 528,21	34 518 123,93	12 959 434,83	المشتريات السنوية
269	505	1351	مدة تسديد الموردون (يوم)
1,34	0,71	0,27	عدد دورات الموردون (مرة)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

في سنة 2010 المشتريات السنوية أقل بكثير من المبالغ المسجلة في حسابات الموردون وهذا ما يدل على أنه يوجد موردون لم يتحصلوا على مستحقاتهم في السنوات الماضية، وهذا ما أدى إلى الارتفاع الكبير في مدة تسديد الموردون والمقدرة بـ 1351 يوم (تقريباً 4 سنوات)، وهي مدة كبيرة جداً وفي صالح المؤسسة، ولكن هذه المدة تبين بأن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها تجاه مورديها في الأجل المحددة بسبب عدم توفرها على السيولة اللازمة لأنه لا يوجد مورد يمنح هذه المدة لتحويل مستحقاته.

وفي سنة 2011 أصبحت 505 يوم، وهذا ما يبين بأن المؤسسة استطاعت أن تسدد بعض من ديونها تجاه مورديها، ورغم ذلك تبقى المدة كبيرة.

أما في سنة 2012 أصبحت المدة 269 يوم، وهذا ما يؤكد بأن المؤسسة مستمرة في تسديد ديونها تجاه مورديها.

وعموماً ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن مدة تحويل الزبائن أقل من مدة تسديد الموردون وهذا في صالح المؤسسة ولكن يجب عليها أن تخفض فيهما.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الأموال

أولاً: جدول التمويل

1- جدول التمويل لسنة 2011:

الجدول رقم (III-38): جدول التمويل لسنة 2011

المبلغ (دج)	الموارد	المبلغ (دج)	الاستخدامات
- 1 339 623,64	القدرة على التمويل الداتي للدورة	-	توزيع الأرباح
-	التنازل عن التثبيات	-	حيازة تثبيات جديدة
-	الزيادة في رؤوس الأموال	-	التخفيض في رؤوس الأموال
-	الزيادة في الديون المالية	-	تسديد الديون المالية
-	انخفاض الاصول غير الجارية الاخري	-	زيادة الاصول غير الجارية الاخرى
- 1 339 623,64	مجموع الموارد الدائمة (1)	-	مجموع الاستخدامات المستقرة (1)
		- 1 339 623,64	التغير في رأس المال العامل الإجمالي
867 417,50	انخفاض المخزون	993 219,26	زيادة الضرائب الأصول الجارية
3 576 973,65	انخفاض الزبائن	177 033,20	انخفاض موردو المخزونات
4 745 136,91	زيادة الديون الاخرى	2 030 935,47	انخفاض الضرائب على رقم الاعمال
9 189 528,06	مجموع موارد الاستغلال (2)	3 201 187,93	مجموع استخدامات الاستغلال (2)
		- 5 988 340,13	التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال
1 450 000,00	انخفاض المدينون الاخرون	2 060 696,16	انخفاض الديون الاخرى خارج الاستغلال
1 450 000,00	مجموع موارد خارج الاستغلال (3)	2 060 696,16	مجموع استخدامات خارج الاستغلال (3)
		610 696,16	التغير في احتياج رأس المال العام خارج الاستغلال
		- 5 377 643,97	التغير في احتياج رأس المال العامل الاجمالي
3 919 179,83	زيادة خزينة الاصول	-	
118 840,50	انخفاض خزينة الخصوم	-	

4 038 020,33	مجموع موارد الخزينة(4)	-	مجموع إستخدامات الخزينة(4)
		4 038 020,33	التغير في الخزينة الصافية الاجمالية
13 337 924,75	مجموع الموارد(1+2+3+4)	5 261 884,09	مجموع الاستخدامات(1+2+3+4)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيتين الوظيفيتين لسنتي 2010 و 2011 بالإضافة إلى وثائق أخرى مدرجة في الملاحق.

حيث القدرة على التمويل الذاتي تحسب كما يلي:

الجدول رقم (III-39): جدول حساب القدرة على التمويل الذاتي

2012	2011	البيان
7 461 075,41	968 031,60	النتيجة الصافية المالية
685 589,22	501 715,76	+إهلاك و مؤونات الدورة
1 713 837,97	401 173,46	+زيادة المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية
2 582 187,86	3 210 544,46	-إسترجعات المؤونات (مخزون)
21 865,84	-	+القيمة المحاسبية الصافية لإستثمارات المتنازل عنها
2 198 000,00	-	-إيرادات الاستثمارات المتنازل عنها
3 986 692,58	-	+تحويل من حساب المجمع (ح/451) إلى الترحيل من جديد
9 088 873,16	- 1 339 623,64	القدرة على التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة والمدرجة في الملاحق.

حيث:

قيمة الاستثمارات المتنازل عنها = 5.412.209.31 دج

الاهتلاك المتراكم للاستثمارات المتنازل عنها = 5.390.343.47 دج

ثم بيع الاستثمارات المتنازل عنها = 2.198.000.00 دج

نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنة 2011

- التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب، وهذا راجع إلى كون القدرة على التمويل الذاتي سالبة والتي مثلت التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي كله بسبب عدم استخدام المؤسسة لأية أموال على المدى الطويل.

- التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال سالب، وهذا بسبب كون التغيير في موارد الاستغلال المتمثلة في انخفاض المخزون والذباثن وزيادة الديون غطت التغيير في استخدامات الاستغلال المتمثلة في زيادة ضرائب الأصول الجارية وانخفاض الموردون والضرائب على رقم الأعمال وحقت فائض، الشيء الذي يدل على أن دخول الأموال الناتجة عن عمليات الاستغلال إلى المؤسسة أكبر بكثير من خروجها .

- التغيير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال موجب وهذا راجع لانخفاض المدينون الآخرون بمبلغ أقل من انخفاض الديون الأخرى خارج الاستغلال الشيء الذي أدى إلى توليد احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال .

- التغيير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي سالب وهذا لكونه يساوي مجموع التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال.

- التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية موجبة وهذا نتيجة زيادة خزينة الأصول وانخفاض خزينة الخصوم، وكذلك نتيجة لكون المؤسسة حققت تغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي سالب أي أن التغيير في موارد الاستغلال وخارج الاستغلال غطت التغيير في استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال، وحقت فائض استعمل لتغطية العجز في التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

2- جدول التمويل لسنة 2012:

الجدول رقم (III-40): جدول التمويل لسنة 2012

المبلغ (دج)	الموارد	المبلغ (دج)	الاستخدامات
9 088 873,16	القدرة على التمويل الدائري للدورة	-	توزيع الأرباح
2 198 000,00	التنازل عن التثبيبات	747 599,00	حيازة تثبيبات جديدة
-	الزيادة في رؤوس الأموال	-	التخفيض في رؤوس الأموال
-	الزيادة في الديون المالية	-	تسديد الديون المالية
-	انخفاض الاصول غير الجارية الاخرى	405 206,00	زيادة الاصول غير الجارية الاخرى
11 286 873,16	مجموع الموارد الدائمة (1)	1 152 805,00	مجموع الاستخدامات المستقرة (1)
		10 134 068,16	التغير في رأس المال العامل الإجمالي
4 263 278,46	زيادة موردو المخزونات	1 727 523,44	زيادة المخزون
		801 574,98	زيادة الزبائن
		116 045,28	زيادة الضرائب الاصول الجارية
		3 747 712,87	انخفاض الضرائب على رقم الاعمال
		4 022 525,04	انخفاض الديون الاخرى
4 263 278,46	مجموع موارد الاستغلال (2)	10 415 381,61	مجموع استخدامات الاستغلال (2)
		6 152 103,15	التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال
		50 000,00	زيادة المدينون الاخرون
		3 724 777,67	انخفاض الديون الاخرى خارج الاستغلال
		487 262,73	انخفاض موردو التثبيبات
-	مجموع موارد خارج الاستغلال (3)	4 262 040,40	مجموع استخدامات خارج الاستغلال (3)
		4 262 040,40	التغير في احتياج رأس المال العام خارج الاستغلال
		10 414 143,55	التغير في احتياج رأس المال العامل الاجمالي
-		280 075,39	انخفاض خزينة الاصول
-	مجموع موارد الخزينة (4)	280 075,39	مجموع استخدامات الخزينة (4)
		- 280 075,39	التغير في الخزينة الصافية الاجمالية

15 550 151,62	مجموع الموارد(1+2+3+4)	16 110 302,40	مجموع الاستخدامات(1+2+3+4)
---------------	------------------------	---------------	----------------------------

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيتين الوظيفيتين لسنتي 2011 و 2012 بالإضافة إلى وثائق أخرى مدرجة في الملاحق.

نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنة 2012 أن :

- التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي 10.134.068.16 دج، وهذا راجع إلى التغيير في الموارد الدائمة المتمثل في القدرة على التمويل الذاتي والتنازل عن التثبيبات الذي غطى التغيير في الاستخدامات المستقرة المتمثل في حيازة تثبيبات جديدة وزيادة الأصول غير الجارية الأخرى مع تحقيق فائض (هامش أمان) سوف يستعمل لتغطية التغيير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي.

- التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال 6.152.103.15 دج، وهذا بسبب التغيير في موارد الاستغلال المتمثل في زيادة الموردون الذي لم يستطيع تغطية التغيير في استخدامات الاستغلال المتمثل في زيادة المخزون والذباين وضرائب الأصول الجارية وانخفاض الضرائب على رقم الأعمال والديون الأخرى، الشيء الذي يدل على أن خروج الأموال الناتجة عن عمليات الاستغلال من المؤسسة أكثر من دخولها .

- التغيير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال 4.262.040.40 دج، الذي يمثل كله في مجموع الاستخدامات خارج الاستغلال، وهو مبلغ كبير مقارنة بالتغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال، الشيء الذي يدل على أن خروج الأموال فقط بالنسبة للعمليات التي تمت خارج الاستغلال.

- التغيير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي 10.414.143.55 دج، وهذا كونه يساوي مجموع التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال .

- التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية -280.075.39 دج وهذا نتيجة انخفاض خزينة الأصول، وكذلك نتيجة لعدم قدرة التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي تغطية التغيير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي وذلك بسبب النشاط خارج الاستغلال الذي ولد احتياج.

ثانيا: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الجدول رقم (III-41): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

2012	2011	2010	البيان
99 450 470,61	51 776 327,81	17 981 380,83	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
96 864 121,81	51 207 095,07	23 108 466,96	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
260 029,43	43 411,87	1 387 911,45	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
2 548 171,03	872 549,79	-	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
- 221 851,66	- 346 728,92	- 6 514 997,58	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-	-	-	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	398 056,67	-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
- 221 851,66	51 327,75	- 6 514 997,58	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
834 861,73	-	10 900,00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
2 198 000,00	-	6 674 000,00	المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية
-	-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية
-	-	-	المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية
-	-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية
-	-	-	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	-	-	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
1 363 138,27	-	6 663 100,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
-	-	-	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
1 421 362,00	- 3 986 692,58	-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
-	-	-	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	-	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	-	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
- 1 421 362,00	3 986 692,58	-	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
-	-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
- 280 075,39	4 038 020,33	148 102,42	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
4 375 890,56	337 870,23	189 767,81	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
4 095 815,17	4 375 890,56	337 870,23	أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية

-	280 075,39	4 038 020,33	148 102,42	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
				المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة المدرج في الملاحق.

نلاحظ من خلال جدول سيولة الخزينة ما يلي :

- في سنة 2010 حققت المؤسسة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) بقيمة (6.514.997.58) دج (عجز) وهذا راجع لكون التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن أقل من التسديدات المدفوعة للموردين والمستخدمين والمصاريف الأخرى المدفوعة المتعلقة بالاستغلال، هذا ما أدى بالمؤسسة اللجوء إلى أنشطة الاستثمار عن طريق تحصيلات ناجمة عن التنازل عن تسييلات بقيمة 6.674.000.00 دج استعملت في اقتناء تسييلات بقيمة 10.900.00 دج وتغطية العجز في السيولة بعدما تعذر عليها الحصول على أموال متأتية من الأنشطة التمويلية محققا بذلك تغير في أموال الخزينة بقيمة 42.148.102 دج.

- وفي سنة 2011 حققت المؤسسة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية بقيمة - 346.728.92 دج (عجز) وعند إضافة لها تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية والمتمثلة في أجور العمال الموظفين في إطار تشغيل الشباب المقبوضة من مديرية التشغيل أصبح صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية تساوي 51.327.75 دج وهي سيولة ضعيفة مما أدى بالمؤسسة في هذه المرة للجوء إلى أنشطة التمويل حيث حصلت على سلفة من EGE وهي مؤسسة تسيير مؤسسات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بقيمة 3.986.692.58 دج تدرج ضمن حساب رقم 451 عمليات المجمع حسب النظام المحاسبي المالي، وهذا ما أدى بها إلى تحقيق تغير في أموال الخزينة بقيمة 4.038.020.33 دج.

- أما في سنة 2012 حققت المؤسسة تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية بقيمة -221.851.66 دج (عجز)، كما قامت المؤسسة بتسديد قيمة 1.421.362.00 دج المدرجة ضمن تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل لـ EGE وهذا ما أدى بالمؤسسة اللجوء إلى أنشطة الاستثمار عن طريق تحصيلات ناجمة عن التنازل عن تسييلات بقيمة 2.198.000.00 دج واقتناء تسييلات جديدة بقيمة 834.861.73 دج الشيء الذي حقق صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار بقيمة 1.363.138.27 دج لتغطية العجز في السيولة والتي لم تغطي العجز كله محققة بذلك عجز في التغير تغير في أموال الخزينة بقيمة -280.075.39 دج.

ومن هنا يتضح لنا بأن المؤسسة غير قادرة على توليد سيولة من نشاطها وفي كل سنة تقوم إما بالتنازل عن تسيّبات أو اللجوء إلى أنشطة التمويل والمتمثلة في السلف التي تتقاضها من EGE .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال مما سبق تمكنا من استنتاج مجموعة من النتائج، والمتمثلة في ما يلي:

- تطور رقم الأعمال من سنة إلى أخرى، ويعود سبب هذا التطور إلى زيادة مبيعات العتاد الصغير للري نتيجة الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين من أجل اقتناء هذا النوع من العتاد.
- انخفاض رقم الأعمال المحقق من تقديم الخدمات والمتمثلة في أعمال الصيانة بسبب نقص العمال في ورشة الصيانة.
- تحقيق قيمة مضافة إيجابية في السنوات الثلاثة وهي في نمو متزايد من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على النمو الاقتصادي للمؤسسة.
- عدم تحقيق فائض إجمالي للاستغلال في كل من سنة 2010 و2011 وهذا بسبب مصاريف المستخدمين والضرائب الذي يدل على ضعف أداء المؤسسة، بينما سنة 2012 تحسن أدائها وحقت فائض إجمالي للاستغلال.
- تحقيق نتيجة عملياتية (الاستغلال) خسارة سنة 2010 وتحسنت سنة 2011 وأصبحت ربح لكن مبلغها ضعيف، أما سنة 2012 فحققت ربح و بمبلغ معتبر وهذا بسبب تنازل المؤسسة عن تسيّبات وكذا قيامها بتأجير قطعتين أرضيتين لتاجر يقوم ببيع عتاد البناء ومخزن لشركة المياه إفري لتخزين الماء المعدني.
- تحقيق نتيجة صافية للسنة المالية خسارة سنة 2010 وفي سنة 2011 ربح لكن بمبلغ ضعيف، أما سنة 2012 فحققت ربح و انخفضت عن النتيجة العملياتية بسبب النتيجة غير العادية السلبية.
- عدم تحقيق مردودية اقتصادية سنة 2010 بسبب النتيجة العملياتية السلبية وفي سنة 2011 حققت مردودية اقتصادية لكن بمعدل ضعيف ، أما في سنة 2012 حققت مردودية إيجابية وبمعدل مقبول
- معدل دوران الأصول منخفض و هو في تحسن من سنة إلى أخرى.
- حققت المؤسسة مردودية مالية تساوي المردودية الاقتصادية بسبب الانعدام الاستدانة.
- من خلال دراسة الميزانية المالية (التحليل الساكن):
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل سيولة سالب، عدم تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل و المدى القصير والذي هو في تحسن من عام إلى آخر.
- حققت المؤسسة سيولة عامة وفورية أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب خلال السنوات الثلاثة بينما السيولة المختصرة فهي جيدة خلال السنوات الثلاثة نتيجة عدم احتساب المخزون من السلع، وهي في تحسن (نسب السيولة) من عام إلى آخر.

- من خلال دراسة الميزانية الوظيفية (التحليل الساكن):
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل صافي إجمالي سالب نتيجة عدم قدرة الموارد الدائمة على تغطية الاستخدامات المستقرة بسبب الخسائر المتتالية التي أدت إلى تآكل الأموال الخاصة
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة احتياج في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال بقيمة سالبة مما أدى إلى تحقيق احتياج في رأس المال العامل إجمالي سالب ، المؤسسة ليست في حاجة لرأس المال العامل.
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة خزينة صافية إجمالية موجبة، رغم سلبية رأس المال العامل الصافي الإجمالي و هذا راجع إلى الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي الأكبر سلبية منه.
- تحسن في كل من دوران مخزون البضاعة و دوران الزبائن و دوران الموردون من سنة إلى أخرى.
- مدة تحصيل الزبائن أقل من مدة تسديد الموردون خلال السنوات الثلاثة، ولكن تبقى كبيرة جدا وهذا ما يذل على عدم قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها من الزبائن الذي يؤدي بها إلى عدم قدرتها على تسديد مورديها بسبب عدم توفرها على سيولة.
- من خلال جدول التمويل (التحليل الديناميكي):
- في سنة 2011 حققت المؤسسة تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب (استخدام صافي)، وتغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال سالب مما أدى إلى تحقيق تغير في احتياج رأس المال العامل الجمالي سالب أكبر من سلبية التغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي الشيء الذي أدى إلى تحقيق تغير في الخزينة الصافية الإجمالية موجبة.
- في سنة 2012 حققت المؤسسة تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب (مورد صافي)، وتغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال موجب مما أدى إلى تحقيق تغير في احتياج رأس المال العامل الجمالي موجب أقل من التغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي الشيء الذي أدى إلى تحقيق تغير في الخزينة الصافية الإجمالية سالبة.
- من خلال جدول سيولة الخزينة (التحليل الديناميكي):
- في سنة 2010 حققت المؤسسة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية سالب (عجز) وهذا راجع لكون التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن أقل من التسديدات المدفوعة للموردين والمستخدمين والمصاريف الأخرى المدفوعة المتعلقة بالاستغلال، وحققت صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار موجب الذي أدى إلى تحقيق تغير أموال الخزينة في الفترة موجب.
- في سنة 2011 حققت المؤسسة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية موجب وهذا راجع إلى تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعنصر غير العادية، وحققت صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل موجب والذي أدى إلى تحقيق تغير أموال الخزينة في الفترة موجب.

- في سنة 2012 حققت المؤسسة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية سالب (عجز)، وحققت صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار موجب، وحققت صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل سالب والذي أدى إلى تحقيق تغير أموال الخزينة في الفترة سالب.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل وباستعمال أدوات التحليل المالي التي تم التطرق لها في الجانب النظري تمكنا من معرفة حالة الوضعية المالية لهذه المؤسسة حيث نجد أنها تتحسن من سنة إلى أخرى وهذا بسبب التحسن الحاصل في كل من رقم الأعمال والنتائج الصافية للسنوات

المالية والسيولة وكذا دوران المخزون ودوران الزبائن ودوران الموردون... إلخ، ولكن يبقى هذا التحسن غير كافي ونجدها معرضة لخطر الإفلاس وهذا بسبب عدم قدرتها على توليد السيولة الكافية لتسديد ديونها التي تمثل العنصر الأساسي الذي يستخدم في تسديد الالتزامات.

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة جد مهمة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، من خلال توفير معلومات مالية وافية، والتي تعرض في قوائم مالية موحدة تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وتتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الميزانية التي تعبر عن المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وجدول حسابات النتائج الذي يظهر أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يتم إعدادها حسب الطبيعة (حساب النتائج حسب الطبيعة) وحسب الوظيفة (حساب النتائج حسب الوظيفة)، بالإضافة إلى إدراج قائمتين جديدتين هما: قائمة التدفقات النقدية وجدول التغيرات في الأموال الخاصة، حيث توضح قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، وجدول التغيرات في الأموال الخاصة الذي يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية، وأخيراً يضاف إلى ما سبق جداول وكشوف أخرى تدعى ملحق الكشوف المالية.

وأصبحت القوائم المالية التي تعد حسب هذا النظام تشمل على كل المعلومات الضرورية التي تلبي بشكل كاف احتياجات المحلل المالي وتساعد على التقييم الجيد للوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء صورة حقيقية عنها من خلال استخدام بعض أدوات التحليل المالي المتمثلة في تحليل المردودية الاقتصادية والمالية والمخاطر المترتبة عنهما وخطر الإفلاس اللذان يمثلان أهم المؤشرات للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ الاقتراحات:

- بناءً على النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات التالية:
- العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية وذلك بدعوة كل المؤسسات الوطنية إلى ضرورة إعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي.
- الاهتمام بالتعليم الأكاديمي للمحاسبة فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي المالي ومحاولة التنسيق بينه وبين الجانب والتطبيقي.
- الرفع من رقم الأعمال المحقق من تقديم الخدمات المتمثلة في أعمال الصيانة وذلك بتوظيف عمال مهنيين في ورشة الصيانة وكذا رقم الأعمال الناتج عن بيع قطع الغيار، لأن الارتفاع في رقم الأعمال الناجم عن المبيعات المتزايدة في عتاد الري المدعم من الدولة سوف ينخفض تدريجياً نتيجة لاستفادة الفلاحين من هذا العتاد، لذلك من الأفضل على المؤسسة أن تفكر مستقبلاً في التركيز أكثر على خدمات الصيانة وكذا بيع قطع الغيار.

- التحسين من معدل دوران كل من مخزون البضاعة والزبائن والموردون من أجل توليد سيولة كافية داخل المؤسسة.
- عدم التعامل مع الزبائن عن طريق الائتمان من أجل توفير سيولة.
- العمل على تحصيل الديون من الزبائن الخاصة بالسنوات السابقة.
- العمل على تسديد ديونها السابقة ولو بالتقسيط من أجل تحسين الوضعية المالية في المستقبل.

✓ المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.
2. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، غير مذكورة.
3. خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
4. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
5. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
6. دونالد كيزو، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، 2005.
7. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات أعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
8. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
9. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بو عريريج، الجزائر، 2009.
10. العزازي محمد، بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، السنة الثالثة ثانوي-شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012.
11. فالتر ميغس، روبرت ميغس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1983.
12. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، الجزء 1 ، دار الهدية العامة، 1998.
14. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

- الرسائل والمذكرات:

1. بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية لتسيير، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2007.
2. تيجاني براقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2006.

- المجلات:

1. سماهر هيثم القادر الخليل، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006.

2. عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2007.

- **الملتقيات:**

- ايت محمد مراد و أبحري سفيان، مداخلة في المحور الثاني بعنوان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات و أهداف "، الجزائر.

- **القوانين والتشريعات:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 لسنة 2009.

2. القانون رقم 07-11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.

3. مرسوم تنفيذي رقم 08-156، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

✓ **المراجع باللغة الفرنسية:**

- **الكتب:**

1. Alain Capiez : élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994.
2. Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye: finance d'entreprise, dunod, Paris, 2007.
3. Charles-Henri d'Arcimoles, Jean-Yves Saulquin, finance appliquée, Vuibert, 4 ed, France, 2006.
4. Pierre Conso et Farouk Hemici, Gestion financiere de l'entreprise, Paris, Dunod, 1999.
5. Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994.
6. Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard: gestion financière de l'entreprise, Editions Sirey, 10 ed, Paris, 1990.
7. Gérard Charreaux: finance d'entreprise, éditions management, 2ed, Paris, 1997.

8. Djelloul Saci, comptabilité de l'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991.

- **المجلات:**

- IASC, cadre de préparation et de présentation des états financiers, London, 1989.

- **الملتقيات:**

- Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005.

- **التقارير:**

1- Rapport de gestion de "EPE/EDIMMA/SPA/GUELMA ", 2011.

2- Rapport de gestion de "EPE/EDIMMA/SPA/GUELMA ", 2012.

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول	رقم الفصل
11	تصنيف مستخدمى القوائم المالية	01	I
15	نموذج الميزانية (جانب الأصول)	02	
16	نموذج الميزانية (جانب الخصوم)	03	
20	حساب النتائج حسب الطبيعة	04	
21	حساب النتائج حسب الوظيفة	05	
24	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة	06	
26	جدول تطور التثبيات وأصول مالية غير الجارية	07	
26	جدول الإهتلاكات	08	
27	جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية	09	
27	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	10	
28	جدول المؤونات	11	
29	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	12	
47	الميزانية المالية المختصرة	13	II
51	الميزانية الوظيفية المختصرة	14	
57	جدول التمويل	15	
59	الجزء الأول من جدول التمويل	16	
61	الجزء الثاني من جدول التمويل	17	
65	جدول تدفقات الخزينة	18	
66	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	19	
67	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	20	
73	جدول توزيع العمال على المصالح	21	
79	جدول حسابات النتائج	22	
80	جدول يوضح تفاصيل رقم الأعمال	23	
82	جدول حساب المرودية الاقتصادية	24	
82	جدول حساب الأصول الاقتصادية (1)	25	
83	جدول حساب الأصول الاقتصادية (2)	26	

84	جدول حساب المردودية المالية	27	III
84	جدول حساب معامل الحساسية	28	
85	الميزانية المالية المختصرة	29	
86	جدول حساب رأس المال العامل	30	
87	جدول حساب نسب السيولة	31	
88	جدول حساب نسبة الاستقلالية المالية	32	
89	الميزانية الوظيفية	33	
90	جدول حساب مؤشرات التوازن المالي	34	
91	جدول دوران مخزون البضاعة	35	
92	جدول دوران الزبائن	36	
93	جدول دوران الموردون	37	
95	جدول التمويل لسنة 2011	38	
96	جدول حساب القدرة على التمويل الذاتي	39	
98	جدول التمويل لسنة 2012	40	
100	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	41	

المصطلحات المستعملة

SCF	النظام المحاسبي المالي
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
Rcp	المردودية المالية
Re	المردودية الاقتصادية
i	معدل الديون بعد الضريبة
D	الديون المالية الصافية
CP	الأموال الخاصة
$(Re - i) D / CP$	أثر الرفع المالي
D/ CP	الرافعة المالية
R _E	النتيجة العملياتية
CA ₀	عتبة المردودية
CA	قم الأعمال
CV	تكاليف متغيرة
CF	تكاليف ثابتة
M	هامش على التكاليف المتغيرة
m	معدل التكاليف المتغيرة متناسب مع رقم الأعمال
ΔR_{cp}	التغير في المردودية المالية (الخطر المالي)
ΔR_e	التغير في المردودية الاقتصادية (خطر الاستغلال)
FR _P	رأس المال العامل
E _s	الاستخدامات المستقرة
R _D	الموارد الدائمة
E _{ex}	استخدامات الاستغلال
E _{hex}	استخدامات خارج الاستغلال
R _{ex}	موارد الاستغلال
R _{hex}	موارد خارج الاستغلال
E _t	استخدامات الخزينة
R _t	موارد الخزينة
E	مجموع الاستخدامات
R	مجموع الموارد
BFR _g	الاحتياج في رأس المال العامل
FR _{ng}	رأس المال العامل الصافي الإجمالي

BFR_{ex}	احتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFR_{hex}	احتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال
T_{ng}	الخزينة الصافية الإجمالية
ΔFR_{ng}	التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي
ΔR_D	التغير في الموارد الدائمة
ΔE_s	التغير في الاستخدامات المستقرة
CAF	القدرة على التمويل الذاتي
ΔBFR	التغيرات في احتياج رأس المال العامل الإجمالي
ΔBFR_{ex}	التغيير في عناصر الاستغلال
ΔBFR_{hex}	التغيير في عناصر خارج الاستغلال
ΔT	التغير في الخزينة الصافية الإجمالية

الخاتمة العامة

لقد أدركت المؤسسات المعاصرة طبيعة التحولات التي غيرت من واقع نظام الأعمال، وتفهمت شدة المنافسة وتأثيرها في تغيير مواقفها في ظل الاقتصاد الجديد " اقتصاد المعرفة"، ومن أهم هذه التحولات الاهتمام المتزايد بالأصول اللاملموسة في خلق و توليد الابتكارات، الأمر الذي جعل أسلوب إدارة المعرفة من أهم أساليب الإدارة المعاصرة لتحقيق أهداف المؤسسات و عليه استعرضت هذه الدراسة لتحديد أثر هذه الإدارة على ابتكارية المؤسسات الاقتصادية التي تتبناها.

و إن تطبيق المؤسسة الاقتصادية لإدارة المعرفة كأسلوب إداري يتماشى مع المتغيرات و المستجدات التي تحدث في العالم، أصبحت فيه المعرفة سمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الرقمي، التي بدورها تستطيع المؤسسة أن تصبح مؤسسة مبتكرة، حيث أن تطبيق إدارة المعرفة داخل المؤسسة يتطلب توفر مجموعة الدعام كإنظمة المعلومات والتكنولوجيا والكفاءات التي تساعد في كسب ونقل و استغلال معارفها من أجل تدعيم عملياتها الابتكارية.

و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ليست بمعزل عن الظروف الاقتصادية المحيطة بها، و هذا ما توصلت إليه هذه الدراسة من خلال مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، حيث تم إثبات أن إدارة المعرفة تأثير كبير على العملية الابتكارية داخلها وذلك من خلال ابتكارها لمنتجات و عمليات جديدة أو تحسينها.

حدود البحث ومقترحات بحثية

إن المصادقية العلمية تقتضي التنويه بالجوانب النيرة للبحث و الأفكار الواردة فيه، كما تقتضي أيضا مساعدة و توجيه القراء و المهتمين إلى جوانب و أفكار أخرى لم ترد فيه و التي إن لم تكن محور اهتمام أساسي إلا أنها قد تمثل خطوة إضافية في مسار البناء العلمي لموضوع متشعب المجالات. لهذا السبب لا بد من الإشارة إلى أن دراستنا اقتصرت على التعرف على أثر إدارة المعرفة على العملية الابتكارية للمؤسسة الاقتصادية و حولنا قدر المستطاع إبراز هذا الأثر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهو الشيء الذي يعطي فرص بحث لباحثين آخرين في معالجة نفس الموضوع في مؤسسات اقتصادية أخرى أو تعميم الدراسة على مجموعة من المؤسسات لاستنباط حكم عام، كما أن الاهتمام الأساسي للبحث تمثل في التطرق إلى تأثير إدارة المعرفة على الابتكار فقط مما يدفع بكل مهتم لاستكمال أو تناول الجوانب الأخرى لإدارة المعرفة كدورها في خلق ميزة تنافسية أو تأثيرها على أداء العاملين أو على جودة القرارات المتخذة... الخ.